AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإتسانية
العدد 4، الرقم 3، أغسطس 2021
E-ISSN: 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.3.21n

الاستعجال بين المشروع والممنوع في فقه العبادات

Urgency Between the Project and the Forbidden in the Jurisprudence of Worship

بندر بن طلال جمعة محلاوي Bandar Talal J. Mahallawi

Associate professor, Islamic Fiqh (Jurisprudence), Department Islamic Studies, University of Tabuk, E-mail: Balmahalawi@ut.edu.sa

ملخص

يتناول هذا البحث التطبيقات الفقهية والمسائل التي تندرج في باب الاستعجال بالنظر إلى المشروع منه والممنوع، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان المبدأ الذي يوصل إليه نظر الفقه الإسلامي في شأن الاستعجال وحكم أداء المكلف للواجبات الذي لا يخلو من أوجه تدور بين التعجل في الامتثال أو التراخي في الأداء. لذا فقد اعتنى البحث بدراسة المسائل الفقهية المتعلقة بالاستعجال المشروع في فقه العبادات منها مسائل في أبواب الصلاة والصيام والزكاة والحج وكذلك المسائل المتعلقة بالاستعجال الممنوع في هذه الأبواب. واتبع الباحث المنهج التحليلي المقارن من خلال تتبع آراء الفقهاء وأقوالهم واستدلالاتهم ومناقشتها ونقدها وتقويمها، وكان مما توصّل إليه الباحث أن الإسلام نظر إلى الاستعجال نظرة منصفة فذمه في مواضع وحمده في مواضع أخرى بناء على ما تحكمه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والأثر والمعقول والقياس والاستحسان، كذلك فإن تحذير النبي ﷺ من العجلة وأنها من الشيطان يتبين أنه ليس على عمومه.

الكلمات المفتاحية: الاستعجال، فقه، فقه العبادات.

Abstract

This research deals with jurisprudential applications and issues that fall under the section of urgency in view of what is legitimate and what is prohibited. Hence, this study came to clarify the principle that Islamic jurisprudence leads to regarding urgency and the ruling on the performance of duties, which is not without aspects that revolve between haste in compliance or laxity in the performance. Therefore, the research was concerned with studying the jurisprudential issues related to the legitimate urgency in the jurisprudence of worship, including issues in the chapters of prayer, fasting, zakat and pilgrimage, as well as issues related to the urgency prohibited in these chapters. The researcher followed the

comparative analytical method by following the opinions, sayings, and inferences of the jurists, discussing, criticizing and evaluating them, and what the researcher reached was that Islam looked at urgency in a fair way, and praised it in places and praised it in other places based on what is governed by the legal texts of the Qur'an and Sunnah, impact, reasonable, analogy and approval, as well. The warning of the Prophet, peace and blessings be upon him, about haste and that it is from Satan, it is clear that it is not general.

Keywords: urgency, jurisprudence, jurisprudence of worship.

المقدمة

الحمد لله منزل القرآن محكم التبيان، خلق الإنسان وعلمه البيان، وامتن عليه بالدين القويم لينجيه من النيران، والصلاة والسلام على خير الأنام من أضاءت أنواره جنبات الزمان، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم إلى يوم الدين على محجة الإيمان والإحسان، فكانوا على كمال الدين أنصع البرهان.

أما بعد...

لما كانت العجلة من طبيعة الإنسان بشهادة خالقه ومدبر أمره سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولا﴾[الإسراء: 11] فإن الإسلام ينظر إلى الاستعجال نظرة عدالة وإنصاف، فلا يحمده بالمرة ولا يذمه بالمرة، وإنما يحمد بعضه، ويذم البعض الآخر.

فيُحمد الاستعجال في كل ما كان ناشئًا عن الاستجابة لتصريح الشرع باستعجاله، مع الإدراك الواعي التام بما يحيط بالواقع من ظروف وملابسات، وكذا الأخذ بما يلزم من أسباب وعُدة وحسن ترتيب، كما يكون الاستعجال محمودًا في كل ما يفهم من الاستعجال فيه أنه من مطلوب الشرع وما رغّب فيه وحض عليه.

وما يندرج تحت هذا النوع من الاستعجال هو الذي يكون الاستعجال فيه محمودًا، ويكون هو المعنى الدقيق الذي يُفهم أنه المراد من قوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿وَمَآ

أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ، قَالَ هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي وَعَجِلۡتُ إِلَيۡكَ رَبِّ لِتَرۡضَىٰ﴾[طه: 83-84].

وخلاف هذا النوع من الاستعجال هو ما يكون مذمومًا في نظر الشرع؛ لأنه يكون منبعثًا من مخالفة للشرع نفسه مخالفة تنطوي على إثم، أو يكون مرده إلى طيش يبلغ حد النزق والغفلة عن سوء العاقبة في مآلات الواقع وما يحيط به من ظروف، أو الغفلة عما يلزم من الأهبة والاستعداد.

وانبثاقًا من هذا تتبلور أهمية دراسة الاستعجال بين المشروع منه والممنوع في ضوء الفقه الإسلامي، سيرًا في السبل التي سلك إليها فقهاؤنا الأجلاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، الذين خلصت رؤاهم إلى جواز واستحباب الاستعجال بالمطلوب الشرعي عند وجود سببه، وإلى لزوم المبادرة وسرعة امتثال الأمر الشرعي، وهي الرؤى التي تتضح جلية من النظر والتأمل في تطبيقاتهم الفقهية والمسائل التي يضمها باب الاستعجال بالنظر إليه بين المشروع منه والممنوع.

ولهذا جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: ((**الاستعجال بين المشروع والممنوع في فقه العبادات**)).

مشكلة البحث:

يسعى الباحث لبيان مفهوم الاستعجال، وموقف الشارع منه، ومدى أثر ذلك في فقه العبادات، من خلال دراسة بعض المسائل الواردة في هذا الباب، لمعرفة متى يكون مقصد الشرع الترغيب في الاستعجال ومتى يكون مقصده المنع.

أهمية الدراسة وأسباب اختياره:

يمكن إبراز أوجه أهمية موضوع هذه الدراسة التي تبين أسباب اختياره، على النحو التالي:

– ارتباط موضوع الاستعجال بين المشروع والممنوع في ضوء الفقه بالعديد من المسائل الفقهية التي تستوجب تكثيف النظر — من خلال هذه الدراسة– إلى أحكامها الشرعية، استبيانًا واستجلاءً لهذه الأحكام.

– بيان أبرز المسائل الفقهية المرتبطة بالاستعجال بين المشروع منه والممنوع في ضوء فقه العبادات.

– جمع أهم المسائل الفقهية في أبواب العبادات التي تدور في موضوع الاستعجال بين المشروع والممنوع على النحو الذي ينتسق معه تبويبها ويتيسر معه على الراغب الاطلاع عليها والإلمام بها وبأحكامها الشرعية.

منهج البحث:

تسلك الدراسة المنهج التحليلي المقارن، بتتبع آراء الفقهاء وأقوالهم الواردة في كتبهم وأهم المصادر الآخذة عنهم، وذلك في المسائل المرتبطة بموضوع الاستعجال في فقه العبادات بين المشروع منه والممنوع.

الدراسات السابقة:

حسب تتبعي للدراسات السابقة لم أجد من أفرد بحثا تفصيليا تتناول موضوع الاستعجال بين المشروع منه والممنوع في فقه العبادات، وقصارى ما وقفت عليه حول هذا الموضوع هو ما ورد متناثرًا في كتب الفقه مبوبًا تحت قاعدة (من استعجل شيئًا قبل أوانه)، مما دعاني لدراسة هذا الموضوع.

خطة البحث:

استلزم موضوع الدراسة أن تأتي في مقدمة، وتمهيد، ودراسة تطبيقية، وخاتمة.. وذلك على النحو التالي:

المقدمة: واشتملت على أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السَّابقة، ومنهج الدراسة.

التمهيد: وفيه: التعريف بمفردات العنوان والألفاظ ذات الصلة.

الدراسة التطبيقية:

الفصل الأول: الاستعجال المشروع في فقه العبادات

المبحث الأول: استعجال المشي للصلاة في الجماعة

المبحث الثاني: الاستعجال في قضاء الصلاة الفائتة

المبحث الثالث: استعجال تجهيز الميت

المبحث الرابع: استعجال الفطر في رمضان

المبحث الخامس: استعجال تقديم صدقة الفطر

المبحث السادس: استعجال إخراج الزكاة قبل الحول

المبحث السابع: الاستعجال في أداء فريضة الحج

المبحث الثامن: استعجال الحاج بالنفر من منى

الفصل الثاني: الاستعجال الممنوع في العبادات

المبحث الأول: استعجال الصلاة قبل وقتها

المبحث الثاني: استعجال المصلي في صلاته، وترك الطمأنينة

المبحث الثالث: الاستعجال بسبق الإمام

المبحث الرابع: استعجال استجابة الدعاء

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

التمهيد

التعريف بمفردات العنوان والألفاظ ذات الصلة

المبحث الأول: تعريف الاستعجال:

الاستعجال لغة:

الاستعجال: طلب العجلة أي طلب الشيء وتحريه قبل أوانه Al-Raghib Al-Isfahani, 1992, (548)

، واستعجلته أي: حثثته وأَمَرتهُ أن يُعَجِّلَ في الأمر، واستعجله طلب عجلته وكذا إذا تقدمه Al-Farahidi,2003, (1/227), Al-Raghib Al-Isfahani, 1992, 548, Ibn Faris, 1979, (6/193).

والعجلة وردت مذمومة في القرآن من ذلك قوله تعالى﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾[الأنبياء: 37]، وقوله: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ﴾[طه: 114]، وقوله: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه: 83]، وأما ما ورد في قوله سبحانه: ﴿وَعَجِلۡتُ إِلَيۡكَ رَبِّ لِتَرۡضَىٰ﴾[طه: 84] فقد ذكر موسى عليه السلام أن الذي دعاه إلى العجلة وإن كانت مذمومة طلب أمر محمود وهو رضا الله تعالى Al-Zubaidi, 1987, (1/7298), Al-Nisaburi, 1995, (2/567).

فيتضح من هذا أن من التعجيل ما ينطوي على محمدة الاستجابة السريعة للأمر والامتثال له وذلك حين يكون التعجيل بمعنى طلب الشيء وتحريه قبل أوانه على سبيل الحث سواء كان طلب الفعل قبل الأمر به أو عنده.

ومن التعجيل ما ينطوي على مذمة ومنقصة وذلك حين يكون التعجيل على غير وفق الشرع نهيًا عنه أو تنزيهاً.

الاستعجال اصطلاحًا:

يظهر من التعريف اللغوي أن العجلة منها المحمود ومنها المذموم، لذا فقد تباين تعريفها عند العلماء حسب المراد منها، فمن نظر إلى العجلة بأنها صفة مذمومة عرفها بما يلي:

هي فعل الشيء قبل وقته اللائق به (Al-Manawi, 1990, (236 .

أو هي طلب الإتيان بالأمر قبل وقته Ibn Forak, 2009, (1/305), Al-Wahidi, 2009, (8/187).

ومن نظر إلى العجلة بأنها صفة محمودة عرفها بما يلي:

هي إيقاع العبادة قبل وقتها المقدر لها شرعًا، حيث أجاز الشارع تقديمها على الوقت Al-Firouzabadi, 1977, (106), Ibn Aqil, 1999, (462), Kalaji and Qunaibi, 1988, (144)

المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة:

أولا: الفَوْر:

الفور في اللغة:

مصدر للفعل: فار يفور فورانا، يقال: فارت القدر إذا غلت، وفار الماء: نبع، ثم أطلق على الحالة التي تأتي أول الوقت بلا تأخير، ومنه قولهم: أتيتُ فلاناً من فَوْري، أي قبل أن أسكن، فالفور استعمال الشيء إثْر ورود الأمر به بلا مُهْلةٍ Al-Jawhari, 1987, (2/783), Ibn Manzoor, 1993, (5/68), Al-Farahidi, 2003, (2/482), Rafiq Al-Ajam, 1998, (2/1117)

وفي الاصطلاح:

هو المبادرة إلى الامتثال عقيب الأمر في أول أزمنة الإمكان Al-Tawfi, 1987, (2/387), Al-Shashawi, 2004, (2/15), Al-Jurjani, 1983, (169)

وعليه فالفور والاستعجال يدلان على نفس المعنى من حيث تعلق الاستعجال بالفور كما في دلالة التعجيل الكامل على الفور في أداء الواجب في أول وقته، من خلال سرعة الامتثال والمبادرة عند دخول سبب الأمر ووجوده.

ثانيا: المسارعة:

المسارعة لغة:

مصدر قولنا: سارع فلان إلى كذا، وهو مأخوذ من مادة السين والراء والعين (سَرُعَ)، وهي تدل على خلاف البطء، وسَرَعانُ النَّاس: أوائلهم المستبقون إِلَى الْأَمر Ibn Faris, 1979, (3/152), Al-Razi, 2001, (146), Ibn Sayyida, 2000, (1/482), Ibn Al-Atheer, 2013, (2/361)

وفي الاصطلاح:

هي مباشرة الفعل والسبق إلى أدائه في وقته مع جواز الإتيان به في غيره Al-Samani, 1997, (1/77), Al-Kasani, 1982, (1/124), Al-Abi, 2002, (1/95), Al-Nawawi, 1980, (4/232), Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (2/308), Kalaji and Qunaibi, 1988, (1/398)

لا فرق بين الإسراع والاستعجال؛ إذ السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه، وهي محمودة، ومثله الاستعجال وهو: التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه، ومنه ما هو مذموم أو ممدوح.

ثالثا: المبادرة:

المبادرة لغة:

مصدر بادر إلى الشيء سبق إليه وسارع، فالمسارعة من بابي: قعد وقاتل يقال: بادر إلى الشيء بدورا وبادر إليه مبادرة وبدارًا: أسرع. وتبادر القوم: أسرعوا Al-Jawhari, 1987, (2/586), Ibn Manzoor, 1993, (4/48)

واصطلاحا:

استعمل الفقهاء المبادرة بمعنى: سرعة الأداء في أول الوقت بالعبادة ومن ذلك تعريفها بأنها: الإسراع بفعل العبادة لأول وقتها ليأمن ضياعها، أو عارضا يقطع عن أدائها Ibn al-Hammam, 2003, (5/203), Al-Dardir, 2010, (1/180), Al-Mawardi, 1994, (2/63), Ibn Muflih, 1997, (5/62)

والفرق بين المبادرة والعجلة:

أن العجلة إن كانت بمعنى الباعث على تحصيل الشيء والإقدام عليه في أول وقته، فإن المبادرة صفة ملازمة للاستعجال من حيث اعتبار المكلف المبادر في فعل الواجب والامتثال لأمر الله ﷻ، فلا تعجيل بلا مبادرة من المكلف في إبراء ذمته والسعي نحو فعل الواجب أول وقته أو قبل شرطه.

وأما على المعنى المذموم وهو طلب أخذ الشيء قبل دخول وقته أو دون توفيته حقه، فإن العجلة هنا من الشيطان إذ إنها تصرّف بدون تفكير ورويّة فتمنع العبد من التثبت والوقار والحلم، فهو لشدة حرصه بمنزلة من يأخذ الثمرة قبل أوان إدراكها، فالعجلة توجب له وضع الأشياء في غير مواضعها وتجلب عليه أنواعا من الشرور وتمنعه أنواعا من الخير.

والمبادرة على خلاف ذلك فهي انتهاز الفرصة في وقتها بحيث إذا حضر وقتها بادر إليها ووثب عليها، فهو بمنزلة من يبادر إلى أخذ الثمرة وقت كمال نضجها وإدراكها Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996, (2/718)

المبحث الثالث: الضابط في الاستعجال المشروع:

الإنسان مجبول في هذه الحياة على العجلة في تحقيق ما يؤدي إلى مصلحته وما يدفع عنه المفسدة، وبناء عليه فقد يأتي الأمر بلا تفحص ولا تروي، لكن هذا الأصل قابل للتغيير بما يعتريه من مؤثرات خارجية يقول تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا

تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾[الأنبياء: 37]، فأرشد الله تعالى المؤمنين إلى ضرورة التبصر والحكمة ودقة النظر في الأمور وقوة التفكر والتريث وعدم الاستعجال.

والمبدأ الإسلامي الذي يوصل إليه نظر الفقه الإسلامي في شأن الاستعجال؛ أن الإسلام يدعو إلى المبادرة والمسابقة والمسارعة في أعمال الآخرة، والنصوص في هذا المعنى كثيرة وواضحة، فمنها قوله جل شأنه: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: 133]، وقوله سبحانه: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [المائدة: 48].. وغير ذلك كثير من آي القرآن الحكيم الدالة جليًّا على استحباب الاستعجال والحث عليه في شأن الطاعات وكل ما فيه قربى لله سبحانه وتعالى على وجه العموم.

كما حفلت السنة النبوية المشرفة بالنصوص الدالة على هذا المعنى والمقصد العام في الإسلام، فمنها حديث سعد بن وقاص ﷺ، أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: ((التُّؤَدَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي عَمَلِ الْآخِرَةِ)) ؛ لأن العمل للآخرة بضوابطه خير محض لا شر فيه.

ومدح أهل السبق والمسارعة إلى الخيرات، فقال سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾[المؤمنون: 61]، وقال أيضا: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ، أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: 10-11].

وتوكيدًا لهذا المبدأ الإسلامي جاء مدح صفوة خلقه وأنبيائه عليهم السلام فقال في وصفهم: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[الأنبياء: 90] .

وكم هي كثيرة شواهد الواقع وظروف الحياة التي يُستقى منها المبرر العقلي لاستحباب الإسلام الاستعجال في كل أمور الطاعات كمبدأ من مبادئه الجليلة، هذه الشواهد التي تؤكد أن الإنسان لا يضمن ألا تأتيه المعوقات التي يصعب على الإنسان معها أن يؤدي ما عليه من طاعات، وإلى ذلك نبه النبي ﷺ فيما يرويه أبو هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا)).

وفي التأصيل لذلك يرى المتأمل أن الواجبات الشرعية المكلف بها المسلم لا بد من أدائها كما أرادها الشارع على النحو الذي يتحقق من خلاله مقصدها الشرعي، وأما بالنسبة لأداء المكلف لهذه الواجبات فهو لا يخلو من أوجه تدور بين التعجل في الامتثال أو التراخي في الأداء.

يقول الصنعاني: العجلة هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه الأناة، محمودة فيما يتطلب تأجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها، وقد يقال: لا منافاة بين الأناة والمسارعة، فإن سارع بتؤدة وتأن فيتم له الأمران، والضابط أن خيار الأمور أوسطها(Al-San'ani, 2011, (2/681

ويقول الغزالي: الأعمال ينبغي أن تكون بعد التبصرة والمعرفة، والتبصرة تحتاج إلى تأمل وتمهل، والعجلة تمنع من ذلك(Al-Ghazali, 2011, (3/33

فتبين من ذلك أن الضابط في الاستعجال المشروع ما يلي:

أولا: أن الاستعجال يحمد إذا كان المطلوب التعجيل من المسارعة إلى الخيرات ونحوها، ويذم إذا كان المطلوب هو الأناة.

ثانيا: أن الاستعجال يحمد غالبا إذا كانت بعد التأمل والمعرفة.

الفصل الأول: الاستعجال المشروع في فقه العبادات

المبحث الأول: استعجال المشي للصلاة في الجماعة:

أجمع العلماء على استحباب المشي إلى الصلاة بالسكينة والوقار، وكراهة الإسراع والركض في المشي، فإذا خشي فوات الجمعة أو الجماعة أو التكبيرة الأولى، فهل له أن يسرع حينئذ، اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: إذا خشي فوات الجمعة أو الجماعة أو تكبيرة الإحرام فيجوز الإسراع اليسير الذي لا يفوت السكينة والخشوع، وبه قال المالكية (Ibn Rushd, 1988, (1/220), Ibn

Rushd, 1995, (1/221), Abu Abdullah Al-Mawwaq, 1978, (2/446), Ibn Abi Zaid, 1999, (1/230)

وإسحاق بن راهويه وأحمد في رواية Al-Marwazi, 2004, (2/601), Ibn Qudamah, 1985, (1/454), : (1/298), Al-Mardawi, 1995, (2/40)

القول الثاني: يكره الإسراع على أي حال، وهو المذهب عند الحنفية Al-Kasani, 1982, Samarqandi, 1994, (1/144), Burhan Al-Din Al-Bukhari, 2004, (1/218), Al- (1/423), Abu Al-Mahasin, 1944, (1/102)

والشافعية Al-Shirazi, 1955, (1/178), Al-Mawardi, 1994, (2/453), Ruyani, 2009, (2/248), Al-Nawawi, 1980, (4/206), Al-Damiri, 2004, (2/331)

والحنابلة Ibn Qudamah, 1985, (1/453, 454), Ibn Muflih, 1997, (1/298), Al-Mardawi, 1995, (2/40), Al-Suyuti, 1961, (1/412)

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- عموم قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ، أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾[الواقعة: 10-11]، ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: 133].

وجه الدلالة: أن عموم هذه الآيات تشهد بالمبادرة إلى الخير ومن ذلك الإسراع إلى الصلاة Ibn Rushd, 1995, (1/150)

2- حديث أبي رافع قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر ذهب إلى بني عبد الأشهل فيتحدث عندهم حتى المغرب قال أبو رافع: فبينا النبي ﷺ يسرع إلى المغرب إذ مر بالبقيع Al-Nisa'I, 1986, (2/115), Al-Bayhaqi, 2003, (4/63)

وجه الدلالة: أنه لا بأس بالإسراع في المشي إذا خاف الابطاء على الجماعة وقد قرب الوقت بحيث لا يُخِلُّ بالسكينة والوقار The Ethiopian, 2003, (11/5)

3- ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يعجلون شيئًا إذا خافوا فوات تكبيرة الإحرام وطمعوا في إدراكها ومن ذلك ما يلي:

أ- عن نافع أن ابن عمر ﷺ سمع الإقامة وهو بالبقيع، فأسرع المشي إلى المسجد ,Malik 1992, (234) (2/99), Shafi'I, 1951, (228), Abd al-Razzaq, 2015, (2/330) (3450), Al-Bayhaqi, 1985, (4/399) (6605), Ibn al-Mundhir, 2009, (4/147) (1929), Al-Baghawi, 1983, (2/319)

وجه الدلالة: أن المعهود من ابن عُمَرَ التأني في مشْيته وذلك في حال لا يخاف فيها أن يفوت شيء من الصلاة مع الإمام وكانت أغلب أحواله، فإذا سمع الإقامة أسرع Ibn Abd al-Bar, 1393, (1/382), Al-Sabki, 1997, (4/272), Ibn al-Mulqen, 2008, (7/495), Al-Baji, 1914, (1/132), Ibn Qudamah, 1994, (1/291)

ب- عن عمارة بن عمير، قال: قال عبد الله: «أحق ما سعينا إليه الصلاة» Ibn Abi Shaybah, 2008, (7398) (2/137)

وجه الدلالة: أن فضل الصف الأول وإدراك الركعة أفضل من الإتيان بالسكينة، لأن المبادرة إلى الطاعة والاهتمام بها مطلوب Al-Hattab, 1992, (2/446), Al-Kharshi, 1997, (2/33)

ج- عن الأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن جبير: أنهم كانوا يهرولون إلى الصلاة Ibn Abd al-Bar, 2018, (2/232), Judge Abdel-Wahhab, 2004, (1/726)

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ولكن أتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا» Al-Bukhari, 1987, (636) (1/129), Judge Iyadh, 1998, (1/420) (151)

وجه الدلالة: أن قاصد الصلاة إنما أمر بالسكينة لاستعمال الأدب في الإتيان إلى العبادة، إذ السعي إليها يمنع من الخشوع واستيفاء حقوق الصلاة لبقاء أثره فيها ,Al-Mazri 2008, (1/726), The Standing Committee, 2003, (5/393), Al-San'ani, 2011, (1/587)

2- حديث أبي قتادة عن أبيه قال: بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سمع جلبة رجال، فلما صلى دعاهم، فقال: "ما شأنكم"؟ قالوا يا رسول الله! استعجلنا إلى الصلاة قال: " فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما سبقكم فأتموا " (Al-Bukhari, 1987, (1/129) (635), Judge Iyadh, 1998, (1/421) (155)

وجه الدلالة: في الحديث التأكيد والحث على التزام الوقار والسكينة لقاصد الصلاة وعدم التكلف والمشقة بالجلبة والعجلة، فمهما قل المُدرك من الصلاة فهو كاف في أداء الجماعة، لأن الأعمال بالنيات يضاعف عليها الأجر والثواب (Ibn al-Jawzi, 1997, (2/140)، (Judge Iyadh, 1998, (5/563)

3- حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة». (Muslim, (1/421), (602)

وجه الدلالة: أنه ﷺ نبه على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده لكونه في صلاة (Ibn Hajar, 1993, (2/118)، (Ibn al- Mulqen, 2008, (6/401), (Al-Mubarakfuri, 2011, (2/243). (Muslim, 1980, (5/99),

4- حديث أبي بكرة ﷺ قال: جئت رسول الله ﷺ راكعا، وقد حفزني النفس، فركعت دون الصف، ثم مشيت إلى الصف، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال: " أيكم الذي ركع دون الصف؟ " قال أبو بكرة: قلت: أنا قال: "زادك الله حرصا ولا تعد" (Al-Tahawi, 1494, (14/203) (5575),

وجه الدلالة: أن المقصود من قوله ﷺ "لا تعد" أي لا تسعى إلى الصلاة سعيا يحفزك في النفس، من الحفز وهو الحث والإعجال، وذلك كناية عن العدو والإسراع في المشي، ويشهد لذلك أيضا رواية أحمد "فسمع النبي ﷺ صوت نعل أبي بكرة وهو يحضر" (Ibn Hanbal, 1985, (34/81) (20435).

أي يعدو، وفي رواية: فسمع نفسا شديدا أو بهرا من خلفه، فلما قضى ﷺ قال لأبي بكرة: «أنت صاحب هذا النفس».(Al-Bukhari, 1987, (125)

(Al-Bukhari, 1987, (55/6).،(Ibn Battal, 2003, (2/402)

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في استعجال المشي للصلاة في الجماعة إذا خشي فوات الجمعة أو الجماعة أو التكبيرة الأولى وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول أن يأتي بخشوع وسكينة ولا يسرع في مشيه، إلا إذا خاف أن تفوته الجماعة أو الجمعة فيجوز له أن يسرع شيئا يسيرا يدرك به الجماعة، بشرط أن لا يترتب على ذلك انشغاله عن الصلاة بارتفاع نفسه وحفزه، ولا الإخلال بما يليق بمثله من هيئة ووقار، وهذا ظاهر من حديث أبي قتادة ﷺ في قوله: "إذ سمع جلبة رجال" أي: اختلاط أصواتهم حال حركتهم واستعجالهم((Ibn Hajar, 1993, (2/116).

وكذلك ما ورد في حديث أبي بكرة ﷺ لما سمع النبي ﷺ منه نفسا شديدا فسأل: «أنت صاحب هذا النفس؟» فتبين من ذلك أن عجلته ﷺ قد أدركها النبي ﷺ وسمعها، ولهذا قال الإمام أحمد: يسرع شيئاً ما لم يكن عجلة تقبح ,(Ibn Qudamah, 1985, (1/328 Al-Bahouti, 1994, (1/326)

، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث.

المبحث الثاني: الاستعجال في قضاء الصلاة الفائتة:

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة من الحنفية-Al ,(Al-Sarakhsi, 1989, (6/25 Kasani, 1982, (1/131), Al-Mawsili, 2005, (1/64)

والمالكية Ibn Abd ,(Ibn Rushd, 1995, (1/192), Al-Qarafi, 1994, (2/381 al-Bar, (1/223)

والشافعية-Al ,(Al-Shafi'I, 1993, (1/197), Al-Mawardi, 1994, (2/158 Nawawi, 1984, (3/141), Al-Sherbiny, 1994, (2/220)

والحنابلة (Ibn Qudamah, 1985, (5/270), Al-Zarkashi, 1993, (2/149), Al-Bahooti, 1970, (1/258)

على مشروعية قضاء الصلاة الفائتة بعذر كالنائم والناسي.

واختلفوا في حكمها هل تجب على الفور أم التراخي على قولين:

القول الأول: تجب على الفور. وبه قال الجمهور من الحنفية (Ibn Abidin, 1992, (2/423), Haider, 1991, (1/55), Al-Jassas, 2010, (1/532)

Malik, 1906, (1/217), Judge Abdel-Wahhab, 2004, (2/729), Ibn Naji, 2007, (1/192)

والمالكية (Ibn Hanbal, 1988, (1/361), Ibn Muflih, 1980, (1/313), Al-Bahooti, 1996, (1/147)

والحنابلة (Muhammad al-Amin, 1995, (2/280), Al-Shirazi, 1955, (1/106), Zakaria, 2001, (1/169), Al-Baghawi, 1997, (1/381)

القول الثاني: تجب على التراخي، وتستحب على الفور. وبه قال الشافعية (Ibn Battal, 2003, (1/122) (597), Muslim, 1980, (1/477) (684)

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- حديث أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» (Al-Bukhari, 1987, (1/122) (597), Muslim, 1980, (1/477) (684)

2- حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول: وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِي» [طه: 14] (Al-Nawawi, 1972, (1/477) (684)

وجه الدلالة: أن المعنى في أيّ وقت ذكر من ليل أو نهار وعند طلوع الشمس أو غروبها قضى فيه حين زوال عذره دون تأخير فقد جعل وقت التذكر وقت الفائتة وهذا هو مقتضى الفورية(Al-Kasani, 1982, (1/131

3- حديث أبي قتادة ﷺ حين ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة فقال: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها»(Muslim, 1980, (1/472) (681

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر بالصلاة عند الانتباه والذكر، والأمر للوجوب، والمراد بالفور المبادرة للصلاة بحيث لا يعد مفرطاً(Al-Lakhmi, 2011, (2/491

4- القياس على الحائض تطهر حينئذ فإنها تصليها Ibn Qudamah, 1985, (1/328), Al-Bahouti, 1994, (1/326)

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- حديث عمران بن حصين ﷺ قال: "كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وإنا أسرينا حتى كنا في آخر الليل وقعنا وقعة ولا وقعة أحلا عند المسافر منها فما أيقظنا إلا حر الشمس فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه الذي أصابهم فقال «لا ضير ارتحلوا» فارتحلوا فسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونودي بالصلاة فصلى بالناس" (Al-Bukhari, 1987, (1/76) (344), Al-Nawawi, 1972, (1/476) (682)

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها Ibn al-Rafa', 2009, (2/387), Al-Razi, 2001, (1/381).

2- أن تعجيل قضاء الفوائت كتعجيل الصلاة أول الوقت يستحب Al-Qarafi, 1994, (2/381).

3- أنه معذور في فواته للصلاة قياسا على من فاته صيام من رمضان لعذر كالمريض والحائض والمسافر فقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة القابلة ,Al-Nawawi 1980, (3/70)

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم الاستعجال في قضاء الصلاة الفائتة وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم القول الأول وهو وجوب قضاء الصلاة الفائتة على الفور، وذلك تداركاً لما وقع من الخلل، وتعجيلاً لبراءة الذمة، والخبر يدل عليه.

وأما قوله ﷺ «إن هذا الوادي به شيطان»، فقد خرج مخرج التعليل للتأخير، فالتعليل الذي ورد في الحديث لا يعلم وجوده إلا من جهته ﷺ، فهو غيبي لا يُعلم إلا بوحي فوجب الوقوف عليه كتعليله ترك الصلاة على قتلى أحد بالحالة التي يبعثون عليها Al-Mazri, 2008, (2/729)

وكون النبي ﷺ لم يصلّ في المكان الذي ناموا فيه لا يدل إلا على التأخير اليسير لمصلحة الصلاة وتكميلها الذي لا يصير صاحبه مهملاً معرضًا بل له أن يفعل ما فيه تكميل الصلاة من اختيار بقعة واجتماع مصلين ونحو ذلك(1/161) ,Al-Amidi, 1967

وأما نقضهم بخنق النبي ﷺ للشيطان في صلاته فمن أعجب النقض فإن التأخير اليسير للعدول عن مكان الشيطان لا تترك به الصلاة ولا يذهب به وقتها ولا يقطعها المصلي بخلاف من عرض له الشيطان في صلاته فإنه لو تركها لأجله لكان قد أبطل صلاته وقطعها بعد دخوله فيها ولعله إن تعرض له في الصلاة الثانية فيقطعها فيترك الصلاة بالكلية فأين إحدى المسألتين من الأخرى؟!(92) Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996,

وأما ما تمسكوا به من القياس على قضاء رمضان فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن السنة فرقت بين الموضعين فجوزت تأخير قضاء رمضان وأوجبت فعل المنسية عند ذكرها فليس لنا أن نجمع ما فرقت السنة بينهما.

الثاني: أن هذا القياس حجة عليهم فإن تأخير رمضان إنما يجوز إذا لم يأتي رمضان وهم يجوزون تأخير الفائتة وإن اتى عليها اوقات صلوات كثيرة فأين القياس Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996, (93)

المبحث الثالث: الاستعجال في تجهيز الميت:

اتفق أهل العلم من الحنفية Al-Tahawy, 1494, (1/479), Al-Sarakhsi, 1989, (2/56), Al-Kasani, 1982, (1/309), Ibn al-Hammam, 2003, (2/135), Sheikhi Zadeh, 1998, (1/186)

والمالكية Abu Abdullah Al-Mawwaq, 1978, (2/227), Al-Nafrawi, 1995, (1/339), Al-Baji, 1914, (2/9), Al-Sawy, 1995, (1/552)

والشافعية Al-Shafi'I, 1393, (272), Al-Shirazi, 1955, (1/135), Al-Nawawi, 1972, (7/12), Al-Nawawi, 1984, (1/115), Al-Sherbiny, 1994, (1/340)

والحنابلة Ibn Qudamah, 1985, (2/472), Ibn Qudamah, 2000, (1/283), Al-Bahouti, 1994, (1/145)

على استحباب الاستعجال في تجهيز الميت بالإسراع في غسله وتكفينه وحمله والصلاة عليه، واختاره ابن المنذر Ibn al-Mundhir, 2009, (5/377)

حتى قال النووي: «هو محل اتفاق بين العلماء» Al-Nawawi, 1980, (5/222)

. وقال ابن قدامة: «لا خلاف بين الأئمة رحمهم الله في استحباب الإسراع بالجنازة» Ibn Qudamah, 1985, (2/472)

. وهو قول عامة صحابة النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وأبي هريرة وعبد الله بن جعفر وأبي سعيد الخدري Ibn al-Mundhir, 2009, (5/377), Ibn Hazm, 2016, (3/381).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- ما روى أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَسْرِعُوا بِالجَنَازَةِ؛ فإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وإِنْ تَكُ سِوَى ذلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» Ibn Battal, 2003, (3/218) (1315), Muslim, 1980, (2/651) (50).

وجه الدلالة: أن الحديث دل على استحباب المسارعة بالجنازة والتعجيل والبدار بها بعد استيقانِ الموت وعدم حبسها بين أظهر أهلها؛ والصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط للروح؛ لاحتماله الإغماء ونحوه Ibn Baz, 2015, (353), Ibn al-Arabi, 2007, (3/621).

2- عن عبد الرحمن بن جوشن قال: "كنت في جنازة عبد الرحمن بن سمرة، فجعل رجال يمشون على أعقابهم أمام السرير، ثم يقولون: رويدا بارك الله فيكم. قال: فلحقهم أبو بكرة في بعض سكك المدينة فحمل عليهم بالبغلة، وشد عليهم بالسوط، وقال: «خلوا! والذي أكرم وجه أبي القاسم ﷺ لقد رأيتنا على عهد رسول الله ﷺ لنكاد أن نرمل بها رملا» Abu Dawud, (2/223) (3182), Al-Nisa'I, 1986, (4/42), Ibn Hanbal, 1985, (34/41) (20400), Al-Hakim, 1990, (1/355) (5877), Al-Bayhaqi, 1985, (4/33) (6847), Al-Nawawi, 1980, (5/272), Al-Albani, 1986, (1/72)

وجه الدلالة: أن المراد هو الإسراع المتوسط وهو ما بين شدة السعي والمشي المعتاد، ومحله إذا لم يخش على الميت من التأخير تغير أو انفجار أو انتفاخ فإن خشي شيء من ذلك زيد في الإسراع Ibn Al-Aini, 2008, (7/226), Al-Iraqi, 2017, (3/291), Raslan, 2016, (6/117), Al-Manawi, 1988, (1/472)

3- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي رَاشِدٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ لِابْنِهِ: «إِذَا خَرَجْتُمْ بِي فَأَسْرِعُوا بِي الْمَشْيَ» Ibn al-Mundhir, 2009, (5/378) (3031), Ibn Abi Shaybah, 2008, (2/480) (11266)

4- وعَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: أَوْصَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: «إِذَا أَنَا مُتُّ، فَخَرَجْتُمْ بِي فَأَسْرِعُوا وَلَا تُهَوِّدُوا كَمَا تُهَوِّدُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» Ibn al-Mundhir, 2009, (5/378) (3030), Ibn Abi Shaybah, 2008, (2/480) (11265)

5- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُمْ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَجَّلْتُمُوهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا أَلْقَيْتُمُوهُ عَنْ عَوَاتِقِكُمْ» (3029) (5/378) Ibn al-Mundhir, 2009,

وجه الدلالة: دلت هذه الآثار على استعجال المشي بالجنازة وهو عمل الصحابة، وقول الجمهور من أهل العلم وشذ ابن حزم فأوجبه ورده الحافظ أبو زرعة ابن العراقي.

المبحث الرابع: استعجال الفطر في رمضان:

أجمع الفقهاء من الحنفية Al-Zayla'I, 1895, (1/343), Nizam al-Din, 1991, (1/199), Al-Kasani, 1982, (2/5)

والمالكية Al-Qarafi, 1994, (2/510), Ibn Rushd, 1995, (2/69), Al-Hattab, 1992, (3/304)

والشافعية Al-Shafi'I, 1393, (2/106), Al-Nawawi, 1984, (2/368), Ibn Daqeeq al-Eid, 2014, (1/281), Ibn al-Mulqin, 1997, (5/310)

والحنابلة Ibn Qudamah, 1985, (3/174), Al-Mardawi, 1995, (3/329), Ibn Muflih, 1980, (3/40)

على استحباب استعجال الفطر في رمضان.

قال ابن هبيرة: وأجمعوا على استحباب تعجيل الفطر Ibn Hubairah, 2002, (1/232)

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[البقرة: 187].

وجه الدلالة: أن من المقرر عند علماء اللغة أن (إلى) تأتى للغاية؛ أي أن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وليس داخلًا في حُكْمِه، ومن ثَمّ فالليل ليس من جنس النهار، وإنما يتحقق انقضاء النهار بدخول جزء ما في الليل(2/218) Abu Hayyan, 2001, .

فسياق الآية الكريمة هو حَثّ المسلمين على إتمام الصيام إلى أول الليل (أذان المغرب)، وقد أشار الشيخ الطاهر ابن عاشور إلى دقة اختيار النظم الحكيم لحرف الغاية هنا بقوله: «وفي (الليل) غاية، اختيِر لها (إلى) للدلالة على تعجيل الفِطْر، عند غروب الشمس؛ لأن (إلى) لا تمتد معها الغاية، بخلاف (حتى)، فالمراد هنا مقاربة إتمام الصيام إلى الليل»(Ibn Ashour, 1984, (2/184

2- عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا» Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (3/83), Ibn Hanbal, 1985, (2/237), Ibn Khuzaymah, 2003, (2062), Ibn Habban, 1993, (8/257. 267) (3507, 3508)

وجه الدلالة: أن تعجيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخيره إذا تيقن الغروب، وإنما ينال العبد محبته سبحانه لمتابعة سنة رسوله ﷺ وللتسارع بالائتمار بأمر الشارع بمسارعة فطره إذا تيقن الغروب Al-Manawi, 1988, (2/186), Al-Tibi, 1997, (5/1587), Al-Manawi, 1992, (4/485), Al-Manawi, 2008, (34)

3- وعن سهل بن سعد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»(Al-Bukhari, 1987, (4/234), Al-Nawawi, 1972, (2/771

وفي لفظ آخر عنه ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى سُنَّتِي مَا لَمْ تَنْتَظِرْ بِفِطْرِهَا النُّجُومَ» Ibn Khuzaymah, 2003, (3/275) (2061), Ibn Habban, 1993, (8/277, 278), (3510), Al-Hakim, 1990, (1/599), Ibn Habban, 1993, (5/340)

وجه الدلالة: أن معنى الحديث لا يزال أمر الأمة منتظما وهم بخير ما داموا محافظين على هذه السنة وإذا أخروه كان ذلك علامة على فساد يقعون فيه، ففيه الحث على تعجيل الفطر وكراهة تأخيره والتعجيل إنما يكون بتحقق غروب الشمس، وإنما حض ﷺ على تعجيل الفطر لئلا يزاد في النهار ساعة من الليل، فيكون ذلك زيادة في فروض الله،

ولأن ذلك أرفق بالصائم وأقوى له على الصيام Ibn Battal, 2003, (4/104), Ibn Abd al-Bar, 1393, (3/278), Al-Nawawi, 1972, (7/208)

4- عن أبي عطية، قال: دخلت أنا ومسروق، على عائشة فقلنا: يا أم المؤمنين، رجلان من أصحاب محمد ﷺ، أحدهما: يعجل الإفطار ويعجل الصلاة، والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة، قالت: أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلاة؟ قال: قلنا عبد الله -يعني ابن مسعود- قالت: «كذلك كان يصنع رسول الله ﷺ» Muslim, 1980, (2/771, 772)

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على استحباب تعجيل الإفطار، وإنما يحمل عمل ابن مسعود على السنة وعمل أبي موسى على بيان الجواز أو الاحتياط حيث لم تبلغه السنّة في ذلك(5/1589) Al-Qari, 2002, (4/1387), Al-Tibi, 1997,

5- عن عمرو بن ميمون الأودي قال: «كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطارا، وأبطأهم سحور» Abd al-Razzaq, 2015, (4/266), (75911), Ibn Abi Shaybah, 2008, (2/277) (8932), Al-Bayhaqi, 1985, (4/238)

6- عن ابن المسيب قال: كتب عمر ﷺ إلى أمراء الأمصار: «أن لا تكونوا من المسوفين بفطركم، ولا المنتظرين بصلاتكم اشتباك النجوم» Abd al-Razzaq, 2015, (4/255) (7591), Ibn Abi Shaybah, 2008, (3/12) (9039)

وجه الدلالة: حرص صحابة النبي ﷺ على استعجال فطرهم عملًا بالسنة Ibn Abd al-Bar, 2018, (20/23)

المبحث الخامس: استعجال تقديم صدقة الفطر:

اتفق الفقهاء من الحنفية-Al-Zayla'I, 1895, (1/310, 311), Ibn Najim al-Masry, 1997, (2/255), Al-Aini, 1981, (3/504)

والمالكية Malik, 1906, (1/289), Ibn Al-Jallab, 2007, (1/295), Ibn Abi Zaid, 2005, (72), Ibn Qudamah, 1994, (111)

والشافعية-Al-Shafi'I, 1393, (2/69), Al-Mawardi, 2000, (70), Al-Nawawi, 1984, (2/292), Al-Ramli, 1984, (3/110)

والحنابلة-Al Ibn Hani, 2013, (1/111), Ibn Muflih, 1980, (2/392), Bahouti, 1994, (2/251), Al-Mardawi, 1995, (3/178)

على استحباب إخراج صدقة الفطر قبل الصلاة، وإلى هذا ذهب عامة أهل العلم كما نبه على ذلك الخطابي في معالم السنن(2/41) ,Al-Khattabi, 1995 .

واستدلوا على ذلك بالسنة:

حديث ابْنِ عُمَرَ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الغُدُوِّ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الفِطْرِ» ,Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (3/53)

وجه الدلالة: أن المراد زكاة الفطر وصلاة العيد لأن شرعيتها لإغناء الفقراء في ذلك اليوم فتخرج في أوله لينتفعوا به، قال عكرمة: يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فإنه تعالى يقول ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلي: 14-15]

والأمر للندب ,Al-Mubarakfuri, 2011, (3/285), Al-Manawi, 1992 (5/196), Al-San'ani, 2011, (8/525)

واختلفوا في تعجيل صدقة الفطر عن وقتها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه قبل العيد بيومين ولا يجوز أكثر من ذلك، وهو مذهب المالكية Al-Baghdadi, 2010, (432), Al-Desouki, 2010, (1/508), Ibn Alish, 1989, (1/383)

والحنابلة Ibn Qudamah, 1985, (3/68), Al-Bahouti, 1994, (2/252), Ibn Muflih, 1997, (4/228)

. وقال بعض المالكية-Al Abu Abdullah Al-Mawwaq, 1978, (3/272), Nafrawi, 1995, (1/349), Al-Adawi, 1992, (1/514)

وهو اختيار الشيخ ابن باز(14/216) ,Ibn Taymiyyah, 1995

: يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب بثلاثة أيام.

القول الثاني: يجوز من أول شهر رمضان، وهذا المذهب عند الحنفية ,Al-Jassas 2010, (2/150), Al-Kasani, 1982, (2/206), Sheikhi Zadeh, 1998, (1/228)

والشافعية-Al-Shirazi, 1955, (1/303), Al-Omrani, 2000, (3/367), Al-Rafi'I, 2000, (3/144), Al-Sherbiny, 1994, (2/144)

القول الثالث: يجوز من بداية الحول، وهو قول بعض الحنفية Al-Kasani, 1982, (2/74), Ibn Abidin, 1992, (2/367), Burhan Al-Din Al-Bukhari, 2004, (2/680)

وبعض الشافعية(6/128) ,Al-Nawawi, 1980

الأدلـة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه : «كانوا يعطون -صدقة الفطر- قبل الفطر بيوم أو يومين»(1511) (2/131) ,Al-Bukhari, 1987

2- عن نافع أن ابن عمر ﷺ كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة(7369) (1/188) ,Malik, 1992, (120), Al-Bayhaqi, 1985

3- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان (2311) Al-Bukhari, 1987, (3/101)

وجه الدلالة: أي جمع زكاة الفطر، فدل الحديث على جواز تعجيل زكاة الفطر عن يوم العيد، والظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك، وتقريره لهم ,Al-Mubarakfuri, 2011 (3/285)

4- أن العباد أضياف الله تعالى يوم الفطر لذلك حرم عليهم صومه ففي اليومين يتمكن الفقير من تهيئتها ليوم العيد ويتسع فيه وقبل ذلك تذهب منه ومقتضى هذا أن يكون التقديم أفضل لكن روعي سبب الوجوب فاقتصر على ذلك ,Al-Qarafi, 1994 (3/158)

استدل أصحاب القول الثاني بالمعقول وهو:

أن سبب زكاة الفطر الصوم والفطر، فإذا وجد أحد السببين جاز تعجيلها كتعجيل زكاة المال بعد ملك النصاب وقبل حولان الحول ليتمكن المخرج من نقلها وتوصيلها في الوقت المطلوب فيه(6/87) ,Al-Kasani, 1982, (2/206), Al-Nawawi, 1980

استدل أصحاب القول الثالث بالمعقول وهو:

أنها زكاة، فأشبهت زكاة المال في جواز تقديمها مطلقا(Al-Kasani, 1982, (2/206

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم تعجيل صدقة الفطر عن وقتها وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول أنه يجوز تعجيلها قبل العيد بيومين، لما يلي:

1- أن سبب وجوبها الفطر، بدليل إضافتها إليه فيقال: صدقة الفطر؛ من باب إضافة الشيء إلى سببه، لأن الفطر وقتها، ومن المعلوم أن الفطر من رمضان لا يكون إلا في آخر يوم من رمضان، إلا أنه رُخص أن تُدفع قبل الفطر بيوم أو يومين رخصة فقط .Al-Zarkashi, 1993, (2/525)

2- أن المقصود منها الإغناء في وقت مخصوص، فلم يجز تقديمها قبل الوقت Ibn Qudamah, 1985, (2/676)

المبحث السادس: استعجال إخراج الزكاة قبل الحول:

اتفق الفقهاء من الحنفية ,Al-Samarqandi, 1967, (45), Al-Jassas, 2010 (2/266), Al-Sarakhsi, 1989, (2/319)

المالكية ,Malik, 1906, (1/335), Al-Lakhmi, 2011, (3/942), Al-Qarafi 1994, (3/137)

والشافعية ,Al-Nawawi, 1980, (6/117, 118), Al-Baghawi, 1983, (6/32) Al-Ramli, 1984, (3/354)

، والحنابلة ,Ibn Qudamah, 1985, (2/262), Al-Mardawi, 1955, (3/212) Al-Bahouti, 1994, (2/266), Al-Suyuti, 1961, (2/130)

على أنه لا يجوز تعجيل الزَّكاة قبل ملك النصاب.

وقد نقل الإجماع على ذلك القرافي(Al-Qarafi, 1994, (3/137

والنووي(6/146) ,Al-Nawawi, 1980 وابن قدامة ,Ibn Qudamah, 1985 (2/471)

واستدلوا على ذلك بالمعقول:

أنه أدى قبل وجود سبب الوجوب، والعبادات لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها كما لو صلى الصلاة قبل وقتها لا تصح-Al-Sarakhsi, 1989, (2/177), Burhan Al Din Al-Bukhari, 2004, (2/267)

واختلفوا في تعجيل إخراج الزكاة قبل الحول على قولين:

القول الأول: استحب جواز استعجال إخراج الزكاة قبل الحول عند ملك النصاب، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية ,Al-Kasani, 1982, (2/52), Al-Zubaidi 2006, (1/120), Nizam al-Din, 1991, (1/176)

والشافعية ,Al-Nawawi, 1980, (6/117, 118), Al-Ramli, 1984, (3/354 355)

والحنابلة(1/306) ,Al-Rimi, 1999

وبه قال ابن عمر ,(1/311) ,Ibn Rushd, 1988 ,(1/383) ,Al-Mazri, 2008 Ibn Juzzi, 2016, (99)

القول الثاني: منعوا من ذلك، وهذا المذهب عند المالكية ,Ibn Hazm, 2016 (4/212)

والظاهرية(5/94) ,Ibn al-Mulqin, 1997

وهو قول عائشة(4/212) ,Ibn Hazm, 2016

والليث (2/93) ,Abu Dawud. (2/275) (1624), Sunan Al-Tirmidhi, 1978 (673), Ibn Majah, 1989, (1/572) (1795)

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- عن علي بن أبي طالب ﷺ: «أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له ذلك» Ibn al-Malik, 2012, (2/405)

وجه الدلالة: الحديث يدل على جواز تعجيل الصدقة بعد حصول النصاب قبل محلها(7/629) ,Ibn Raslan, 2016 ، وفيه أنه يستحب لأرباب الأموال أن يعجلوا صدقاتهم إذا حضرهم الساعي Al-Bukhari, 1987, (4/92) (1468), Muslim, 1980, (2/676),

2- حديث أبي هريرة ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، فقيل: منع العباس عم رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «أَمَّا العَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ المطَّلِبِ، فَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا» Muslim, 1980, (7/62), Al-Shawkani, 1973, (4/179)

وجه الدلالة: قوله ﷺ: «فهي عليه صدقة ومثلها معها» معناه أني تسلفت منه زكاة عامين، فالحديث يدل على أنه يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول ولو لعامين Abd al-Razzaq, 2015, (4/86) (7068), Ibn Abi Shaybah, 2008, (2/378) (10100)

3- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْمَوْضِعَ لِزَكَاتِهِ فَيُعَجِّلُ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُعَجِّلَ».

4- وعَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُعَجِّلَهَا» Ibn Abi Shaybah, 2008, (2/378) (10099)

5- وعن جعفر بن سليمان، قال: قلت للحسن: أخرج زكاة مالي في مرة واحدة سنتين؟ قال: لا بأس بذلك(704) ,Abu Obaid, 2007 .

وجه الدلالة: دلت هذه الآثار على جواز استعجال الصدقة قبل محلها Ibn Qudamah, 1985, (2/262), Al-Nawawi, 1980, (6/118), Al-Rimi, 1999, (1/306).

6- أن تعجيل الزكاة هو تعجيل لمال وجد سبب وجوبه فجاز، كتعجيل أداء كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث(2/260) ,Ibn Qudamah, 1994 .

7- الزكاة مخالفة للصلاة والصوم والحج لأن هذه العبادات مؤقتة يستوي الناس كلهم في وقتها وليست الزكاة محصورة بوقت يتساوى الناس فيه وإنما رخص له في التأخير فإذا عجله جاز كالديون المؤجلة إذا عجلها(1/456) ,Al-Tahawy, 1996 .

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» (3/34) ,Abu Dawud (1573), Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (3/16) (631), Ibn Majah, 1998, (3/12) (3/254), Al-Albani, 1985, Ibn Hajar, 1964, (175), (1792).

2- أن الزكاة عبادة مختصة مؤقتة، فلم يجز أداؤها قبل وقت وجوبها؛ كما لا يجوز أداء الصلاة قبل وقتها في غير ما يبيح الجمع بين الصلاتين(1/266) ,Ibn Rushd, 1995 .

3- أن الزكاة أحد الأركان الخمسة فلم يكن تقديمها قبل وقت وجوبها مسقطاً لها وقت الوجوب كالصوم(1/387) ,Abdul-Wahhab, 1999 .

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم تعجيل إخراج الزكاة قبل الحول وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول أنه يجوز تقديم زكاة المال من أول الحول بعد كمال النصاب، لما يلي:

1- أن تقديم زكاة المال من أول الحول بعد كمال النصاب هو من تقديم العبادة بعد سببها وقبل شرط الوجوب فيجوز كما لو قدم الوضوء على إرادة الصلاة مع أن الوضوء لا يجب إلا بعد إرادة الصلاة، والقاعدة في ذلك أن العبادات يجوز تقديمها بعد سبب الوجوب قبل شرط الوجوب(1/26) ,Ibn Rajab, 2013

2- أن وقت الصلاة تعبدي محض غير معقول فوجب الاقتصار عليه، بخلاف الوقت في الزكاة فهو للرفق بصاحب المال فجاز له التنازل وإخراجها على جهة التطوع (2/36) ,Ibn Rushd, 1995.

3- كل حق تعين سببه نفذ التصرف فيه ولو فقد شرطه كدفع الزكاة قبل الحول لتحقق السبب الذي هو النصاب وإن فقد الشرط الذي هو الحول (Al-Qarafi, 1994, 4/458).

المبحث السابع: العجلة في أداء فريضة الحج:

اختلف الفقهاء في تعجيل أداء فريضة الحج على قولين:

القول الأول: وجوب الاستعجال في أداء فريضة الحج، وهو المذهب عند الحنفية (Al-Kasani, 1982, (2/125), Al-Babarti, 2019, (2/411), Al-Zayla'I, 1895, (3/2)

والظاهر عند المتأخرين من المالكية (Al-Baji, 1914, (2/268), Abu Abdullah Al-Mawwaq, 1978, (3/240), Ibn Rushd, 1995, (2/86), Judge Abdel-Wahhab, 2004, (1/79)

والحنابلة (Ibn Qudamah, 1985, (3/175), Al-Mardawi, 1995, (3/403), Ibn Taymiyyah, 1988, (2/208)

وهو قول المزني من أصحاب الشافعي (Al-Rafi'I, 2000, (3/495), Muhammad al-Amir, 2005, (7/103), Al-Bakri, 1997, (2/284)

، والظاهرية (Ibn Hazm, 2016, (7/273)

القول الثاني: يجب على التراخي، وهو المذهب عند الشافعية (Al-Shafi'I, 1393, (2/129), Al-Mawardi, 1994, (5/29), Al-Sherbiny, 1994, (1/619)

ورواية عن الإمام أبي حنيفة وقول محمد بن الحسن (Al-Kasani, 1982, (2/119), Ibn Najim al-Masry, 1997, (2/333)

ورواية عن الإمام مالك (Al-Qarafi, 1994, (3/181)

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾[آل عمران: 97]

2- وقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]

وجه الدلالة: أن الآية الأولى قد تضمنت أمرًا بالحج لكل من استطاع إليه سبيلًا. والثانية: أمرت بالحج، والأمر يقتضي الفور (Ibn Qudamah, 1994, (3/100

، وإن كانت خبرية لفظًا إلا أنها إنشائية معنى، والظاهر منها أن على من تحقق شرط وجوب الحج عليه أن يبادر بالامتثال (Al-Bazdawi, (1/513, 514), Al-Asnawi, 1999, (1/426), Ibn al-Najjar, 1997, (3/48)

. ولأن في حمل الآية على الفور مصلحة للمكلف فكان حملها عليه أولى؛ لأنه إذا حملت على الفور بادر المكلف بالامتثال؛ خوفًا من الإثم بالتأخير، بخلاف ما لو حملت على التراخي، فإنه ربما لا يأتي المكلف بالحج فيؤخره، ولا يتمكن من الفعل قبل الموت، فيلحقه المضرة والإثم (Ibn al-Arabi, 2003, (1/376

3- حديث ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «تعجلوا إلى الحج، فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له» (Ibn Hanbal, 1985, (1/214, 355), Ibn Majah, 1998, (2/962) (2883), Al-Bayhaqi, 1985, (4/340), Al-Albani, 1985, (4/168).

وجه الدلالة: أن من وجب عليه الحج فهو على الفور؛ لظاهر قوله ﷺ: « فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له» الحديث؛ إذ هذه الأمور قد تعرض للمكلف في أي وقت، ولا يد له فيها وإنما هي أقدار تتنزل على العباد، ولا يأمن منها أحد؛ ومن ثم يكون الحج متعينًا عند أول سني الإمكان حتى لا يعرض للمرء بتأخيره ما يحول دون الإتيان به (Azimabadi:, 1995, (5/108), Al-Shawkani, 1973, (4/336), Al-Manawi, 1992, (6/49)

4- عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»(Muslim, 1980, (2/975) (1337

وجه الدلالة: أن الأصل في الأمر أنه يقتضي فعل المأمور به على الفور (Abu Yala, 1990, (1/281), Al-Nawawi, 1984, (1/575), Ibn Aqil, 1999, (3/16)

5- أن من لزمه الحج وأخره حتى مات إما أن يقال: إنه عاصٍ، وإما أن يقال: إنه غير عاص. فإن قيل: ليس بعاصٍ، خرج الحج عن كونه واجبًا. وإن قيل: هو عاصٍ، فإما أن يقال: عصى بالموت أو بالتأخير، ولا يجوز أن يعصي بالموت؛ إذ لا صنع له فيه، فثبت أنه بالتأخير، فدل ذلك على وجوب الحج على الفور(Al-Nawawi, 1980, (7/86

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]

وجه الدلالة: أن الآية نزلت عامَ ستٍّ من الهجرة في شأنِ ما وقع في الحُديبية من إحْصارِ المشركين رسولَ الله ﷺ، فتبين أن الحجَّ إنما فُرِضَ على رسولِ الله ﷺ سنة ستٍّ من الهجرةِ، والنبيُّ ﷺ لم يحج إلا في السنة العاشرة، فدل ذلك على التراخي.

2-حديث أنس رضي الله عنه قَالَ: نُهِينَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَيَسْأَلَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ»... إلى قوله: قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدَنَّ عَلَيْهِنَّ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ» Al-Bukhari, 1987, (1/18) (46), Muslim, 1980, (1/41) (12)

وجه الدلالة: أن هذا الحديثَ صريحٌ بوجوبِ الحجِّ، وهذا الرجلُ هو ضمام بن ثعلبة، وكان قدومُه سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وقد أخر النبيُّ ﷺ الحج إلى سنة عشر، فكان دليلًا على أنه على التراخي Al-Nawawi, 1980, (7/106), Al-Shawkani, 1973, (5/8).

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم تعجيل أداء فريضة الحج وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول أنه يجب الاستعجال في أداء فريضة الحج، لما يلي:

1- أن ظواهر النصوص تدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[آل عمران: 133]

وقوله: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [البقرة: 148]، وقد مدح الله تعالى المسارعين بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنين: 61]

2- أن النبي ﷺ كره تأخير الناس ما أمرهم به من النحر والحلق يوم الحديبية، حتى دخل على أم سلمة رضي الله عنها فذكر لها ما لقي من الناس (2731) ,Al-Bukhari, 1987 (3/193)

3- أن المبادرة بالفعل أحوط وأبرأ للذمة، والتأخير له آفات ولعله قد يعجز عنه. أن الاحتياط في أداء الفرائض واجب، ولو أخر الحج عن السنة الأولى فقد يمتد به العمر، وقد يموت فيفوت الفرض، وتفويت الفرض حرام، فيجب الحج على الفور احتياطًا، إبراءً للذمة Al-Zayla'I, 1895, (2/3), Al-Aini, 1981, (1/134)

وأما الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]

بأنها نزلت سنة ستٍّ عام الحديبية، فالآية ليست أمراً بفريضة الحج والعمرة ابتداء، وإنما فيها الأمر بإتمامهما بعد الشروع فيهما، وذلك لا يقتضي وجوب الابتداء، فتبين بذلك الفرق بين الابتداء والإتمام(2/101) ,Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1994

، والدليل على أن الحج فرض في السنة التاسعة أن آية وجوب الحج وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ [آل عمران: 97]

من صدر سورة آل عمران وقد نزلت هذه الآيات عام الوفود Ibn Forak, 2009, (3/13), Ibn Qudamah, 1985, (3/233), Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1994, (3/520)

وأما قولهم: لو كان الواجب هو الاستعجال والأداء على الفور لما أخره ﷺ بعد فرضه إلى عام عشر.

فالجواب: أن النبي ﷺ لم يحج لأسباب منها:

الأول: كثرة الوفود عليه في تلك السنة، ولهذا تسمى السنة التاسعة عام الوفود، ولا شك أن استقبال المسلمين الذين جاؤوا إلى الرسول ﷺ ليتفقهوا في دينهم أمر مهم، بل قد نقول: إنه واجب على الرسول ﷺ ؛ ليبلغ الناس(7/15) ,Al-Uthaymeen

الثاني: أنه في السنة التاسعة من المتوقع أن يحج المشركون كما وقع، فأراد النبي ﷺ أن يؤخر من أجل أن يتمحض حجه للمسلمين فقط، وهذا هو الذي وقع، «فإنه أذن في

التاسعة ألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» Al-Bukhari, 1997, (3/153) (1622), Muslim, 1980, (2/982) (435)

فلو بادر ﷺ إلى الحج عام تسع لأدى ذلك إلى رؤيته المشركين يطوفون بالبيت وهم عراة وهو لا يمكنه أن يحضر ذلك، ولا سيما في حجة الوداع التي يريد أن يبين للناس فيها مناسك حجهم، فأول وقت أمكنه فيه الحج صافيا من الموانع والعوائق بعد وجوبه: عام عشر، وقد بادر بالحج فيه، والعلم عند الله تعالى Muhammad al-Amin, 1995, (4/340), Al-Bahouti, 1994, (2/378).

الثالث: أنه بأمر الله تعالى لتكون حجته حجة الوداع في السنة التي استدار فيها الزمان، وتتعلم منه أمته المناسك التي استقر أمره عليها(5/252) ,Ibn Muflih, 1997 .

المبحث الثامن: استعجال الحاج بالنفر من منى:

اتفق العلماء من الحنفية Al-Sarakhsi, 1989, (7/67), Al-Kasani, 1982, (2/109), Ibn Najim al-Masry, 1997, (2/270)

والمالكية Al-Baji,1914, (3/48), Al-Desouki, 2010, (2/273), Ibn Qudamah, 1994, (1/411)

والشافعية Al-Shafi'I, 1393, (2/210), Muhammad al-Amin, 1995, (4/360), Al-Ramli, 1984, (8/309)

والحنابلة Al-Ibn Qudamah, 1985, (5/332), Ibn Muflih, 1980, (6/244), Mardawi, 1995, (5/48)

على أنه يجوز للحاج الاستعجال بالنفر من منى في اليوم الثاني من أيام التشريق من بعد رمي جمرات ذلك اليوم.

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة وابن المنذر والنووي والجصاص Ibn Qudamah, 1985, (5/328), Ibn al-Mundhir, 1982, (76), Al-Nawawi, 1980, (8/249), Al-Jassas, 1985, (1/433).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: 203].

وجه الدلالة: أن من تعجل في يومين من أيام التشريق فنفر في اليوم الثاني فلا إثم عليه في تعجله في النفر، ومن تأخر إلى اليوم الثالث فلا إثم عليه في تأخره، فالله سبحانه رفع الإثم عن المتعجل وعن المتأخر فدل على جواز ذلك(4/215) ,Al-Tabari, 1980 .

2- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الحَجُّ عَرَفَاتٌ، الحَجُّ عَرَفَاتٌ، الحَجُّ عَرَفَاتٌ، أَيَّامُ مِنًى ثَلَاثٌ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ»-Sunan Al ,Abu Dawud, (2/485, 486), Ibn al-Jawzi, 1997, (1949), Tirmidhi, 1978, (3/137), Ibn al-Jawzi, 1997, (899), Al-Nisa'I, 1986, (5/256), Ibn Majah, 1998, (2/1003), Ibn al-Jawzi, 1997, (3015).

وجه الدلالة: قال العيني: ولم يختلف أهل العلم أن أيام منى ثلاثة بعد يوم النحر، وأن للحاج أن يتعجل في اليوم الثاني منها إذا رمى الجمار وينفر ,Al-Tahawy, 1494 (9/515)

، وشرط جواز الاستعجال عند جمهور أهل العلم المالكية ,Al-Baghdadi, 2010 (588), Muhammad al-Amir, 2005, (2/20), Al-Nafrawi, 1995, (1/365), Al-Adawi, 1992, (1/547)

والشافعية ,Al-Mawardi, 1994, (4/199), Al-Shirazi, 1955, (1/421, 422) Ibn Rushd, 1988, (4/361), Al-Rafi'I, 2000, (7/395)

والحنابلة ,Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (3/483), Al-Bahooti, 1996 (1/591)

أن يخرج الحاج من منى قبل الغروب، فيسقط عنه رمي اليوم الثالث، فإن لم يخرج حتى غربت الشمس لزمه المبيت بمنى، ورمى اليوم الثالث. وذلك لأن اليوم اسم للنهار، فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين.

3- عن عمر ﷺ أنه قال: "من غربت عليه الشمس وهو بمنى، فلا ينفرن، حتى يرمي الجمار من أوسط أيام التشريق"-Al ,(4762) (8/210) ,1984 ,Abu Yala .Bayhaqi, 1985, (5/248)

الفصل الثاني: الاستعجال الممنوع

المبحث الأول: الاستعجال الممنوع في العبادات

المبحث الأول: استعجال الصلاة قبل وقتها:

اتفق العلماء من الحنفية(74) ,Al-Dimashqi, 2018

والمالكية-Al ,(1/391) ,Al-Desouki, 2010 ,(1/178) ,Ibn Rushd, 1995 Zarqani, 2002, (1/524)

والشافعية-Al ,(1/223) ,Al-Sherbiny, 1994 ,(1/578) ,Al-Shafi'I, 1393 Mawardi, 1994, (2/470)

والحنابلة-Al ,(2/137) ,Ibn Muflih, 1980 ,(3/316) ,Ibn Qudamah, 1985 Samari, 2019, (2/417)

على أن استعجال الصلاة قبل وقتها المقدر لها شرعا لا يجوز ,Ibn Hazm, 2016 (3/235)

، إذ لكل صلاة من الصلوات الخمس وقت محدد؛ لا يجوز إخراجها عنه.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ، وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: 17، 18].

وجه الدلالة: أن المراد من التسبيح في الآيتين هو الصلاة على ما ذهب إليه ابن عباس ﷺ فقد سئل: هل تجد الصلوات الخمس في القرآن؟ قال: نعم، وتلا هذه الآية، فهو خطاب للمؤمنين بالأمر بالعبادة والحض على الصلاة في هذه الأوقات ,Ibn Attia .1993, (4/332)

2- قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودا﴾[الإسراء: 78]

وجه الدلالة: أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ هي اللام الوقتية؛ أي: أقم الصلاة لوقت دلوك الشمس، أي لزوالها على التحقيق؛ فيتناول وقت الظهر والعصر، بدليل الغاية في قوله: ﴿إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ أي ظلامه؛ وذلك يشمل وقت المغرب والعشاء، وقوله: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ أي صلاة الصبح Al-Zamakhshari, 2006, (2/686), Muhammad al-Amin, 1995, (3/179).

3- قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِي﴾[طه: 14]

وجه الدلالة: أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِذِكۡرِي﴾ يحتمل أن تكون للتعليل، أي أقم الصلاة لأجل أن تذكرني، ويجوز أن تكون للتوقيت، أي أقم الصلاة عند الوقت الذي جعلته لذكري. ويشهد للمعنى الثاني حديث أنس ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من نام عن صلاة أو نسيها، فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك» Ibn Katheer, 1981, (5/277), Ibn Ashour, 1984, (16/201), Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1999, (74), Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996, (1/385).

4- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبا مَّوۡقُوتا﴾[النساء: 103].

وجه الدلالة: ظاهر في توقيت الصلاة؛ حيث نصت الآية على أن الصلاة محددة بأوقات معينة فلا تصح الصلاة قبل وقتها ولا يجوز إخراجها عن أوقاتها على أي حال كان المرء(2/1454) Al-Zamakhshari, 2006, (1/561), Makki, 2008, .

5- حديث ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « أمَّني جبريل عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك، وصلى بي العصر حين كان ظله مثله، وصلي بي المغرب حين أفطر الصائم، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم، فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله، وصلى بي العصر حين كان ظله مثليه، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم، وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل، وصلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إلي فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، والوقت ما بين هذين الوقتين» Abu Dawud,

(1/107), Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (1/278) (149), Al-Daraqutni, 1966, (1/258) (6), Al-Hakim, 1990, (1/306) (693), Al-Nawawi, 1980, (3/23), Abu Dawud, (2/247).

وجه الدلالة: أنه نص على مواقيت الصلاة، وأوضح جبريل عليه السلام بقوله: «يا محمد، هذا وقت الأنبياء قبلك...» إلخ، أن لكل صلاة وقت قد تحدد أوله وآخره بهذا الحديث، لا يصح أداؤها قبله، أو بعده؛ وهذا بالطبع في غير الجمع بين الصلاتين؛ لأمر يسوغ الجمع بينهما(1/99) ,Al-Suyuti, 2003 .

المبحث الثاني: استعجال المصلي في صلاته، وترك الطمأنينة:

اختلف الفقهاء في حكم استعجال المصلي في صلاته، وترك الطمأنينة، على قولين:

القول الأول: يحرم استعجال المصلي في صلاته بحيث لا يتم ركوعها ولا سجودها، لأن الطمأنينة ركن من أركان الصلاة. وهو مذهب الشافعية ,Al-Nawawi, 1980 (3/379)

والحنابلة(2/113) ,Ibn Qudamah, 1994, (1/296), Al-Mardawi, 1995

وأبي يوسف من الحنفية ,Al-Sarakhsi, 1989, (1/20), Al-Kasani, 1982 (1/162), Al-Zayla'I, 1895, (1/118)

وابن الحاجب من المالكية ,Al-Kharshi, 1997, (1/274), Al-Adawi, 1992 (1/302), Al-Desouki, 2010, (1/241)، وابن حزم(2/286) ,Ibn Hazm, 2016 .

القول الثاني: أن الطمأنينة مستحبة وليست بفرض. وهو المشهور من مذهب أبي حنيفة Al-Kasani, 1982, (1/105), Ibn Najim al-Masry, 1997, (1/293), Ibn Abidin, 1992, (1/447).

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ وَقَالَ: ((ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ))، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ((ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)) ثَلاَثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي

بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ: ((إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلاَتِكَ كُلِّهَا)) Ibn Battal, 2003, (11/36) (6251), Muslim, 1980, (1/298) (45/397).

2- حديث رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ يَوْمًا، قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالبَدَوِيِّ، فَصَلَّى فَأَخَفَّ صَلاَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَفَعَلَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ فَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَخَافَ النَّاسُ وَكَبُرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَخَفَّ صَلاَتَهُ لَمْ يُصَلِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ: فَأَرِنِي وَعَلِّمْنِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَقَالَ: «أَجَلْ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ، ثُمَّ تَشَهَّدْ فَأَقِمْ أَيْضًا، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ فَاطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اعْتَدِلْ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ فَاطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ قُمْ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلاَتُكَ، وَإِنْ انْتَقَصْتَ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَصْتَ مِنْ صَلاَتِكَ» Abu Dawud, (1/289), Al-Nisa'I, 1986, (2/193), Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (2/102), Ibn Habban, 1993, (5/88).

وجه الدلالة: أن الحديث دل على وجوب الطمأنينة من عدة وجوه: فقد أمر ﷺ بالإعادة؛ والإعادة لا تجب إلا عند فساد الصلاة؛ وإنما يكون فسادها بفوات الركن، ونفى كون المؤدى صلاة بقوله «فإنك لم تصل» وهذا اللفظ لا يفهم منه إلا نفي الصحة، وأمر بالطمأنينة ومطلق الأمر للفرضية، وقد أمر ﷺ بالطمأنينة في الركوع والاعتدال في الرفع منه فجمع بين الطمأنينة والاعتدال فدل على أنه لا يكفي مجرد الطمأنينة في ركن الرفع حتى تعتدل قائماً Ibn Battal, 2003, (2/409), Ibn Hajar, 1993, (7/171), Al-Kasani, 1982, (1/162), Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996, (168).

3- حديث أبي مسعود البدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» Abu Dawud, (1/533) (855), Sunan Al-Tirmidhi, 1978, (2/51) (265), Al-Nisa'I, 1986, (2/183) (1027).

وجه الدلالة: دل الحديث على وجوب إقامة الصلب في الركوع والسجود وعدم صحة صلاة من لا يسوي ظهره فيها والمراد منه الطمأنينة، فتبين بذلك وجوب الطمأنينة في الصلاة وأن الإخلال بها يبطل الصلاة Al-Baghawi, 1983, (3/98), Al-Manawi, 1992, (6/390), Ibn Raslan, 2010, (4/646), Al-Shawkani, 1973, (2/310)

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج: 77].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بمطلق الركوع والسجود، والركوع في اللغة الانحناء والميل؛ والسجود هو التطأطؤ والخفض، فإذا أتى بأصل الانحناء والوضع فقد امتثل لإتيانه بما ينطلق عليه الاسم، فأما الطمأنينة فدوام على أصل الفعل، والأمر بالفعل لا يقتضي الدوام؛ فهو غير المطلوب به، فوجب أن لا تتوقف الصحة عليه Makki, 2008, (1/51), Al-Kasani, 1982, (1/162), Ibn al-Hammam, 2003, (1/301), Al-Babarti, 2019, (1/300).

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم استعجال المصلي في صلاته وترك الطمأنينة وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول أن الطمأنينة في الصلاة ركن من أركان الصلاة يحرم تركها، وذلك لقوة أدلتهم ولما جاء عن حذيفة ﷺ: أنه رأى رجلاً لا يتم الركوع والسجود فقال: "ما صليت، ولو مُتَّ مُتَّ على غير الفطرة التي فطر الله محمداً ﷺ عليها"(791) (2/273) Al-Bukhari, 1987,

. والفطرة هنا السنة أو الملة الحنيفية التي هي الإسلام، فهو تهديد عظيم وتغليظ شديد، فحذيفة ﷺ رأى أن مجرد الانحناء الذي لا يصل فيه المصلي في ركوعه وسجوده إلى حدِّ الإجزاء يعدُّ مخالفة لما كان عليه النبي ﷺ، فدل ذلك على أن عدم إتمام الركوع والسجود يقتضي بطلان الصلاة(2/499) Al-Qari, 2002, (2/716), Zakaria, 2005,

وأما الجواب عن استدلالهم بالآية فالصحيح أنها مطلقة وقد بينت السنة المراد بها، حيث أمر النبي ﷺ المسيء في صلاته بأن يعيد الصلاة وأمره إذا قام إلى الصلاة بالطمأنينة، وأمر الله ورسوله ﷺ إذا أطلق كان مقتضاه الوجوب فوجب اتباعه Al-Nawawi, 1980, (3/411), The Standing Committee, 2003, (7/173), Nizam al-Din, 1991, (22/529).

وأما الجواب عن قولهم: إن الركوع هو مجرد الإنحاء دون طمأنينة والسجود مجرد التطأطؤ فلا يسّلم لهم ذلك في لغة العرب، قال في اللسان: "الركوع: هو أن يخفض المصلي رأسه بعد القومة التي قرأ فيها حتى يطمئن ظهره راكعاً"(Ibn Manzoor, 1993, (8/133 ، "والسجود هو وضع الجبهة على الأرض"(Ibn Manzoor, 1993, (3/204 .

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: "الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه وحين وضع وجهه على الأرض، فأما مجرد الخفض والرفع عنه: فلا يسمى ذلك ركوعاً ولا سجوداً، ومن سماه ركوعاً وسجوداً فقد غلط على اللغة" Nizam al-Din, 1991, (22/569).

المبحث الثالث: الاستعجال بسبق الإمام:

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية, Al-Zayla'I, 1895, (1/185), Al-Aini, 2009, (5/224), Ibn Abidin, 1992, (2/63)

Ibn Abd al-Bar, 1393, (2/218), Al-Baji, 1914, (1/171), Ibn Shas, 2003, (1/199)

، والمالكية (Al-Nawawi, 1984, (1/477), Al-Sherbiny, 1994, (1/159, Ibn Hajar, 1993, (2/183)

، والشافعية (Ibn Qudamah, 1985, (2/210), Al-Samari, 2019, (2/317, Al-Mardawi, 1995, (2/234)

والحنابلة Al-Zayla'I, 1895, (1/185), Al-Tahtawi, 1997, (296), Ibn Abidin, 1992, (2/63)

على عدم جواز سبق المأموم لإمامه بركوع أو سجود ونحوهما في الصلاة؛ بل يجب عليه متابعة إمامه.

كذلك اتفق الفقهاء من الحنفية Al-Adawi, 1992, (2/180), Al-Dardir, 2010, (1/341), Al-Kharshi, 1997, (2/181)

، والمالكية Al-Baghdadi, 2002, (2/196), Al-Ramli, 1984, (3/189), Zakaria, 2001, (1/230)

، والشافعية Al-Dardir, 2010, (4/321), Al-Baghdadi, 2002, (2/258), Al-Bahouti, 1994, (3/172)

والحنابلة Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (1/340), Abu Abdullah Al-Mawwaq, 1978, (2/126), Al-Hattab, 1992, (2/126)

على أن سبق المأموم لإمامه بركن كامل سهوًا أو جهلًا Ibn Majah, 1989, (1/659) (2045), Al-Daraqutni, 1966, (4/170) (23), Al-Tahawy, 1494, (3/95), Al-Hakim, 1990, (2/198), Al-Nawawi, 1984, (6/168), Ibn Hajar, 1993, (1/510), Al-Albani, 1985, (1/123)

لا يبطل الصلاة.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- حديث ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»(23/337) Ibn Taymiyyah, 1995, .

2- أن ما فعله المأموم قبل إمامه سهوًا أو جهلًا هو زيادة من جنس الصلاة، فكأنه قد زاد ركوعًا أو سجودًا سهوًا، وذلك لا يبطل الصلاة Al-Baghdadi, 2002, (2/196), Al-Nawawi, 1984, (1/477), Al-Ramli, 1984, (3/189).

واختلف الفقهاء في حكم السبق بركن فعلي، كأن يركع المأموم ثم يرفع قبل ركوع إمامه أو يسجد ثم يرفع قبل سجود إمامه، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: بطلان الصلاة مطلقًا، سواء كان السبق في ركن الركوع أو في غيره، وهذا قول عند الشافعية Ibn Qudamah, 1985, (2/210), Al-Dardir, 2010, (4/320), Ibn Muflih, 1980, (2/54), Al-Mardawi, 1995, (4/320)

وقول للحنابلة(296) Al-Zayla'I, 1895, (1/185), Al-Tahtawi, 1997, .

القول الثاني: لا تبطل الصلاة مطلقًا، وهذا المذهب عند الحنفية Al-Adawi, 1992, (2/180 , 181), Al-Dardir, 2010, (1/341) والمالكية Al-Baghdadi, 2002, (2/196), Al-Nawawi, 1984, (1/477), Zakaria, 2001, (1/320), Al-Ramli, 1984, (3/189)

والشافعية Ibn Qudamah, 1985, (2/210), Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (4/320), Al-Mardawi, 1995, (4/320)

، وقول عند الحنابلة Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (4/320), Al-Baghdadi, 2002, (2/285), Al-Mardawi, 1995, (4/320), Al-Bahouti, 1994, (3/172).

القول الثالث: أن السبق المبطل للصلاة مختص بركن الركوع -دون بقية الأركان الفعلية- فإن وقع السبق في الركوع بطلت الصلاة، وإن وقع في غيره لم تبطل - وهذا قول الحنابلة.

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

1- حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَك الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ»-Al Bukhari, 1987, (2/244) (722), Muslim, 1980, (1/309) (414).

2- حديث أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالِانْصِرَافِ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي» ,Muslim 1980, (1/320) (426).

وجه الدلالة: دل هذان الحديثان على تحريم سبق الإمام والنهي يقتضي فساد المنهي عنه(2/320) ,Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995 .

3- أن المأموم قد تعمد المخالفة، وهذه المخالفة بعيدة عما يناسب حال المقتدي Al-Baghdadi, 2002, (2/196), Al-Sawy, 1995, (2/27).

4- أن المأموم قد سبق إمامه بركن كامل، هو معظم الركعة، أشبه ما لو سبقه بالسلام(3/172) ,Al-Bahouti, 1994 .

5- أن العامد قد ترك فرض المتابعة لغير عذر، فأشبه ما لو اشتغل بسجدة التلاوة، أو التشهد، وقد نسيهما الإمام(2/258) ,Al-Baghdadi, 2002 .

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- أنه مخالفة يسيرة، فهي بمثابة التخلف(2/196) ,Al-Baghdadi, 2002 .

ونوقش بأنها مخالفة فاحشة؛ لأنه سبق بركن تام(1/259) ,Al-Sherbiny, 1994

، وعلى التسليم بما سبق فلا نسلم ذلك القياس؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق أن السبق بالركن يناقض الاقتداء، بخلاف التخلف فإنه لا يناقضه، إذ لا يظهر فيه فحش مخالفة(1/259) ,Al-Sherbiny, 1994 .

2- أنه سبق بركن واحد فصح؛ قياسًا على القول بصحة الصلاة بالسبق إلى الركن .Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (2/320)

ونوقش بعدم التسليم بالقياس على السبق إلى ركن واحد؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق من جهتين:

أ- أن السبق إلى الركن سبق يسير، والسبق بالركن سبق فاحش.

ب- أن السبق إلى الركن معفو عنه؛ لوجود المشاركة في الركن مع الإمام بخلاف السبق بالركن.

وعلى التسليم بصحة هذا القياس فلا نسلم أصل حكم الأصل، وهو صحة الصلاة بالسبق للركن، بل نقول: إنه مبطل للصلاة إن كان عمدًا كما سبق بيانه.

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

1- أن الركوع عماد الركعة، وبه تدرك مع الإمام إذا أدركه راكعًا، وتفوت بفواته، فجاز أن يختص بطلان السبق به ,Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (2/320, 321) .Al-Baghdadi, 2002, (2/259)

2- أن المأموم لم يقتد بإمامه في الركوع، أشبه ما لو لم يدركه ,Al-Bahouti, 1994 .(3/173)

ونوقش بأنا لا نسلم اختصاص البطلان بالركوع؛ لعدم الدليل، ولأن الركعة الواحدة مشتملة على عدة أركان، كالقيام والركوع والسجود، وليس إبطال السبق بالبعض بأولى من بعض، ولأن غير الركوع فرض يجب متابعة الإمام فيه، كالركوع بلا فرق-Al

(Baghdadi, 2002, (2/259، وعلى التسليم بصحة القياس على من لم يدرك الركوع فإن عدم إدراك الركوع علة غير مؤثرة في صحة الصلاة أو بطلانها، فعدم الإدراك لا يلزم منه بطلان الصلاة.

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم السبق بركن فعلي وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول وهو بطلان الصلاة بتعمد سبق الإمام للركن، لأنه زاد في الصلاة عمدا فتبطل كما لو فعل قبله ركوعا أو سجودا عمدا فإن الصلاة تبطل بلا ريب وكما لو زاد في الصلاة ركوعا أو سجودا عمدا، وقد قالت الصحابة للمسابق: لا وحدك صليت ولا بإمامك اقتديت. ومن لم يصلّ وحده ولا مؤتماً فلا صلاة له (Ibn Taymiyyah, 1995, (23/338.

واختلفوا أيضا في حكم صلاة من سبق إمامه بركنين متواليين عمدًا، كأن يركع ثم يرفع، ثم يسجد قبل ركوع إمامه. أو يسجد ثم يرفع ثم يسجد الثانية قبل سجود إمامه، على قولين:

القول الأول: أن الصلاة تبطل، وإلى هذا ذهب الشافعية (Al-Nawawi, 1984, (1/477), Al-Ramli, 1984, (3/187), Zakaria, 2001, (1/230

والحنابلة (Abu al-Faraj al-Maqdisi, 1995, (4/322), Al-Mardawi, 1995, (4/322), Al-Bahouti, 1994, (3/173).

القول الثاني: أن الصلاة لا تبطل، وإلى هذا ذهب الحنفية (Al-Zayla'I, 1895, (1/185), Al-Tahtawi, 1997, (296), Ibn Abidin, 1992, (1/620, 621

والمالكية(Al-Adawi, 1992, (2/180, 181), Al-Dardir, 2010, (1/341) .

استدل أصحاب القول الأول بالمعقول:

أن سبق المأموم للإمام بركنين متواليين مفارقة كثيرة، ومخالفة فاحشة، فتبطل بها الصلاة(3/187) ,Al-Ramli, 1984 .

استدل أصحاب القول الثاني بالمعقول:

أن الركنين ليسا ركعة تامة، وقد تابع المأموم إمامه في بقية أركان الركعة، وإنما خالفه في الركنين فقط(1/620) ,Ibn Abidin, 1992 .

الراجح:

بعد ذكر قولي العلماء في حكم صلاة من سبق إمامه بركنين متواليين عمدًا وأدلتهم فإن الراجح عندي والله أعلم هو القول الأول وهو بطلان صلاة من سابق إمامه بركنين، ثم إنه لا فرق بين السبق ببعض الركن أو السبق بركن أو السبق بركنين، فإما أن يقال بالبطلان في الجميع أو عدم البطلان، ولذا فإن الشوكاني قد ناقش التفريق بينه بقوله: «ثم كان يلزمهم أن يوجبوا الفساد بمجرد التقدم بركن واحد، فإنه يصدق على الفاعل لذلك إذا كان متعمدًا أنه قد خالف حديث: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، وحديث «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام»، ويصدق عليه حديث: «أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُحَوِّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»-Al .Bukhari, 1987, (2/183) (691), Muslim, 1980, (1/320) (427)

المبحث الرابع: استعجال استجابة الدعاء:

اتفق الفقهاء من الحنفية ,Al-Tahtawi, 1997, (1/15), Al-Aini, 2009 (11/300)

والمالكية ,Ibn Qayyim al-Jawziyya, 1996, (1/394), Al-Nafrawi, 1995 (2/330), Ibn Juzzi, 2016, (279)

والشافعية-Al-Nawawi, 1980, (8/113), Al-Sherbiny, 1994, (1/603), Al-Ramli, 1984, (4/107)

والحنابلة Al-Bahouti, 1994, (1/348), Al-Suyut, 1961, (1/273), The Standing Committee, 2003, (1/166)

على أنه لا يجوز للمسلم أن يستعجل الاستجابة في الدعاء.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ رَبِّي فَلَمْ يَسْتَجِبْ لِي» (2/427) Al-Bukhari, 1987, (6340), Muslim, 1980, (4/2095) (2735).

2- حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا الِاستعجال؟ قَالَ: يَقُولُ: «قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ، فَلَمْ أَرَ يَسْتَجِيبُ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدَعُ الدُّعَاءَ» Muslim, 1980, (4/2095).

وجه الدلالة: أن قوله ﷺ: «ما لم يعجل» يعني يسأم الدعاء ويتركه فيكون كالمانّ بدعائه، وأنه قد أتى من الدعاء ما كان يستحق به الإجابة، فيصير كالمبخل لربّ كريم لا تعجزه الإجابة ولا ينقصه العطاء ولا تضره الذنوب، وهذا يقتضي الإلحاح على الله في المسألة وألا ييأس الداعي من الإجابة ولا يسأم الرغبة فإنه يستجاب له أو يكفر عنه من سيئاته أو يدخر له فإن الدعاء عبادة Ibn Battal, 2003, (10/101), Ibn Abd al-Bar, 1393, (2/625)، ففي هذا الحديث دليل على خصوص قول الله عز وجل ﴿ [غافر: 60]

فالآية ليست على عمومها؛ فقد خصَّت هذه السنة الثابتة الداعي إذا عجل فقال: قد دعوت فلم يستجب لي(10/297) Ibn Abd al-Bar, 2018, .

3- عن علي ﷺ قال: "الدعاء ترس المؤمن ومتى تكثر قرع الباب يفتح لك".

4- وعن أبي الدَّرْدَاءِ ﷺ قال: "مَنْ يُكْثِرْ قَرْعَ الْبَابِ يُوشِكْ أَنْ يُفْتَحَ لَهُ، وَمَنْ يُكْثِرِ الدُّعَاءَ يُوشِكْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَهُ".

وجه الدلالة: أن الدعاء عبادة حصلت الإجابة أو لم تحصل، فلا ينبغي للمؤمن أن يمل من العبادة، وتأخير الإجابة إما لأنه لم يأت وقتها، وإما لأنه لم يقدر في الأزل قبول دعائه في الدنيا ليعطى عوضه في الآخرة، وإما أن يؤخر القبول ليلح ويبالغ في ذلك، فإن الله يحب الملحين في الدعاء مع ما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار، ومن يكثر قرع الباب يوشك أن يفتح له، ومن يكثر الدعاء يوشك أن يستجاب له-Al Zarqani, 2002, (2/46).

الخاتمة

وهكذا فقد وصلنا إلى نهاية هذا البحث، فالحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، ويمكن أن نستخلص أهم ما جاء في البحث من نتائج على النحو التالي:

- نظر الإسلام إلى العجلة أو الاستعجال نظرة منصفة فذمه في مواضع وحمده في مواضع أخرى.

- قسَّم الشرع الحنيف الاستعجال إلى استعجال مذموم، وآخر محمود، وكلا النوعين تحكمه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والأثر والمعقول والقياس والاستحسان.

- تحذير النبي ﷺ من العجلة وبيان أنها من الشيطان ليس على عمومه.

- أن الاستعجال المذموم له صور كثيرة في الفقه الإسلامي مثل: استعجال استجابة الدعاء، واستعجال الصلاة قبل وقتها، والاستعجال بسبق الإمام، واستعجال بعض المصلين في أداء صلاتهم وترك الطمأنينة وغير ذلك.

- للاستعجال المحمود صور كثيرة، نبه عليها البحث مثل: الاستعجال في قضاء الصلاة الفائتة، والاستعجال في تجهيز الميت، واستعجال الفطر في رمضان، وأداء فريضة الحج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

References

Abd al-Razzaq: Abd al-Razzaq ibn Hammam, 2015 AD, al-Musannaf, Abd al-Razzaq al-San'ani, Dar al-Tas'eel, Cairo.

Abdul-Wahhab: Judge Abdul-Wahhab bin Ali Al-Baghdadi Al-Maliki, 1999 AD, Supervising Jokes on Dispute Issues, Investigation: Al-Habib bin Taher, Beirut, Dar Ibn Hazm.

Abu Abdullah Al-Mawwaq: Muhammad Al-Abdari Al-Maliki, 1978 AD, The Crown and the Crown by Mukhtasar Khalil, Beirut, Dar Al-Fikr.

Abu al-Faraj al-Maqdisi: Abd al-Rahman bin Muhammad, 1995 AD, The Great Commentary on Matn al-Muqna', Cairo, Hajar for printing and publishing.

Abu Al-Mahasin: Youssef bin Musa, 1944 AD, Al Mutasar from Al Mukhtasar Min Mushkil Al-Athar, Beirut, Alam Al-Kutub.

Abu Dawud: Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, Sunan Abi Dawood, Beirut, edition of the Arab Book House.

Abu Hayyan: Muhammad bin Youssef, 2001, Al-Bahr Al-Moheet, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Abu Obaid: Al-Qasim bin Salam bin Abdullah Al-Harawi Al-Baghdadi, 2007 AD, Money, investigation: Sayed Rajab, Egypt, Dar Al-Huda Al-Nabawi.

Abu Yala: Judge Muhammad bin Al-Hussein, 1984 AD, Musnad Abi Yala, Damascus, Dar Al-Mamoun.

Abu Yala: Judge Muhammad bin Al-Hussein, 1990 AD, Al-Iddah fi Usul Al-Fiqh, Riyadh, King Muhammad bin Saud University.

Al-Abi: Salih Al-Azhari, 2002 A.D., The Danny Fruit, Explanation of the Risalah of Ibn Abi Zaid Al-Qayrawani, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Adawi: Ali Al-Saidi Al-Maliki, 1992 AD, Al-Adawi's Commentary on the Explanation of the Resilience of the Divine Student, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Adawi: Ali Al-Saidi Al-Maliki, 1992 AD, Al-Adawi's Commentary on the Explanation of the Resilience of the Divine Student, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Aini: Mahmoud bin Ahmed Al-Hanafi, 1981 AD, The Building in Sharh Al-Hedaya, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Aini: Mahmoud bin Ahmed, 2008 AD, Toast of Ideas in Revising News Premises in Explaining the Meanings of Antiquities, Qatar, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Al-Aini: Mahmoud bin Ahmed, 2009 AD, Umdat Al-Qari, Explanation of Sahih Al-Bukhari, Beirut, Heritage Revival House.

Al-Albani: Muhammad Nasir Al-Din bin Al-Hajj Noah, 2002 AD, Series of Sahih Hadiths, Riyadh, Al-Maaref Library.

Al-Albani: Muhammad Nasir al-Din bin Al-Hajj Noah, 2003 AD, Al-Hassan Commentaries on Sahih Ibn Hibban, Saudi Arabia, Bawazeer House.

Al-Albani: Muhammad Nasir al-Din ibn al-Hajj Noah, 1986 AD, Funeral Provisions, Beirut, Islamic Office.

Al-Albani: Muhammad Nasir al-Din, 1985 AD, Irwa al-Ghalil in the graduation hadiths of Manar al-Sabil, Beirut, Islamic Office.

Al-Albani: Muhammad Nasir al-Din, 1988 AD, Sahih al-Jami al-Sagheer and its additions, Beirut, Islamic Office.

Al-Albani: Muhammad Nasir al-Din, 2002 AD, Sahih Abi Dawood - The Mother, Kuwait, Ghirass Foundation.

Al-Amidi: Seif Al-Din Ali, 1967 AD, "The Judgment in Usul Al-Ahkam", Egypt, Dar Al-Ittihad Al-Arabi.

Al-Asnawi: Abd al-Rahim bin al-Hassan, 1999 AD, The End of the Soul, Explanation of Minhaj al-Awsil, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Babarti: Muhammad bin Muhammad, 2019 AD, Al-Inayah Sharh Al-Hedaya, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Baghawi: Al-Hussein bin Masoud, 1983 AD, Sharh Al-Sunnah, Beirut, Islamic Office.

Al-Baghawi: Al-Hussein bin Masoud, 1997 AD, Al-Tahdheeb fi Fiqh al-Imam al-Shafi'i, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Baghdadi: Abd al-Wahhab bin Ali, 2010 AD, Assistance on the Doctrine of the Madinah Scholar Imam Malik bin Anas, Algeria, Cordoba House.

Al-Baghdadi: Ali bin Al-Baha Al-Hanbali, 2002 AD, Fath Al-Malik Al-Aziz, with the explanation of Al-Wajeez, Beirut, Dar Khader.

Al-Bahooti: Mansour bin Younis, 1970 AD, Al-Rawd Al-Murabba' with the explanation of Zad Al-Mustaqni', Riyadh, Modern Riyadh Library.

Al-Bahooti: Mansour bin Younis, 1996 AD, Explanation of Muntaha Al-Iradat, Beirut, World of Books.

Al-Bahouti: Mansour bin Younis, 1994 AD, Scouts of the Mask on the Board of Persuasion, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Baji: Suleiman bin Khalaf, 1914 AD, Al-Muntaqa Sharh Muwatta Malik, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.

Al-Bakri: Othman bin Muhammad Shata Al-Damiati, 1997 AD, Helping the Students to Solve the Vocabulary of Fath Al-Mu'in, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Bayhaqi: Abu Bakr Ahmed bin Al-Hussein, 1985 AD, Al-Sunan Al-Kubra, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Bayhaqi: Ahmad bin Al-Hussein, 1991 AD, Knowledge of Sunan and Antiquities, Damascus, Dar Qutaiba.

Al-Bayhaqi: Ahmad bin Al-Hussein, 2003 AD, Sha`ab Al-Iman, Riyadh, Al-Rushd Library.

Al-Bazdawi: Ali bin Muhammad Al-Bazdawi Al-Hanafi, The Origins of Al-Bazdawi, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Bukhari: Muhammad bin Ismail, 1987 AD, Sahih Al-Bukhari, Beirut, Dar Ibn Kathir.

Al-Damiri: Muhammad bin Musa, 2004 AD, The Waking Star in Sharh Al-Minhaj, Jeddah, Dar Al-Minhaj.

Al-Daraqutni: Ali bin Omar, 1966 AD, Sunan Al-Daraqutni, Beirut, Dar Al-Maarifa.

Al-Dardir: Ahmed bin Muhammad Al-Adawi, 2010 AD, Al-Sharh Al-Kabeer and with him Al-Desouki's footnote, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Desouki: Muhammad bin Ahmed bin Arafa, 2010 AD, Al-Desouki's footnote on the great explanation, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Desouki: Muhammad bin Ahmed bin Arafa, 2010 AD, Al-Desouki's footnote on the great explanation, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Dimashqi: Muhammad bin Abd al-Rahman al-Shafi'i, 2018 AD, The mercy of the nation in the difference of imams, Cairo, Al-Azhar Islamic magazine - Islamic Research Academy.

Al-Farahidi: Al-Khalil bin Ahmed, 2003 AD, Al-Ain book, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Fayoumi: Ahmed bin Muhammad, 1909 AD, Al-Misbah Al-Munir, Egypt, Al-Amiri Press.

Al-Firouzabadi: Muhammad bin Yaqoub, 1977 AD, Al-Muhit Dictionary, Egypt, General Book Organization.

Al-Ghazali: Muhammad bin Muhammad Al-Tusi, 2011 AD, The Revival of Religious Sciences, Dar Al-Minhaj, Jeddah.

Al-Hakim: Muhammad bin Abdullah, 1990 AD, Al-Mustadrak on the Two Sahihs, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Hattab: Muhammad Ibn Al-Tarabulsi, 1992 AD, Talents of the Galilee in a Short Explanation of Khalil, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Haythami: Ali bin Abi Bakr, 1987 AD, The Complex of Sustainability and the Source of Benefits, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Iraqi: Abdul Rahim bin Al-Hussein, 2017, Presenting Al-Tathrib fi Sharh Al-Taqreeb, Riyadh, Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Jassas: Ahmed bin Ali Al-Razi, 1985 AD, Provisions of the Qur'an, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Jassas: Ahmed bin Ali, 2010 AD, Explanation of the Mukhtasar Al-Tahawi, Beirut, Dar Al-Bashaer.

Al-Jawhari: Ismail bin Hammad, 1987 AD, Al-Sahah Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions.

Al-Jurjani: Ali bin Muhammad, 1983 AD, definitions, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Kasani: Abu Bakr bin Masoud Al-Hanafi, 1982 A.D., Badaa' Al-Sana'i in the Order of Laws, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Kharshi: Muhammad bin Abdullah, 1997 AD, a brief explanation of Khalil, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Khattabi: Hamad bin Muhammad, 1995 AD, Milestones of Sunan, Beirut, Scientific Library.

Al-Lakhmi: Ali bin Muhammad, 2011 AD, Al-Tasra, Qatar, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Al-Manawi: Abdel Raouf bin Taj Al-Arefin, 1990 AD, Detention on Definitions Tasks, Cairo, World of Books.

Al-Manawi: Abdul-Raouf bin Taj Al-Arefin, 1988 AD, Al-Taysir explaining the small mosque, Riyadh, Imam Al-Shafi'i Library.

Al-Manawi: Muhammad Abdul-Raouf, 1992 AD, Fayd al-Qadir, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Manawi: Muhammad bin Taj Al-Arifeen bin Ali, 2008, Al-Ithhafat Al-Sunni with Holy Hadiths, investigated by: Abdul Qadir Al-Arnaout, Damascus, Dar Ibn Katheer.

Al-Mardawi: Aladdin Ali bin Suleiman Al-Mardawi, 1995 AD, fairness in knowing the most correct of the dispute, investigation: Abdullah

bin Abdul Mohsen Al-Turki, Cairo, Hajar: for printing and publishing.

Al-Marwazi: Ishaq bin Mansour, 2004 AD, the issues of Imam Ahmad bin Hanbal and Ibn Rahwayh, Riyadh, Dar Al-Hijrah.

Al-Mawardi: Ali bin Muhammad Al-Mawardi, Persuasion in Shafi'i Jurisprudence, 2000, Iran, Dar Ihsan.

Al-Mawardi: Ali bin Muhammad, 1994 AD, Al-Hawi Al-Kabeer, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Mawardi: Ali bin Muhammad, 1994 AD, Al-Hawi Al-Kabeer, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Mawsili: Abdullah bin Mahmoud Al-Hanafi, 2005 AD, The Choice for Explanation of the Mukhtar, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Mazri: Muhammad bin Ali, 2008 AD, Explanation of Indoctrination, Beirut, Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Mubarakfuri: Muhammad Abdul Rahman, 2011 AD, Tuhfat Al-Ahwadhi, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Muttaki Al-Hindi: Alaa Al-Din Ali Bin Husam Al-Din, 1981 AD, Treasures of Workers in Sunan Words and Deeds, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Nafrawi: Ahmed bin Ghanem Al-Azhari, 1995 AD, Al-Fawakeh Al-Dawani on the letter of Ibn Abi Zaid Al-Qayrawani, Beirut, Dar Al-Fikr.

Al-Nawawi: Yahya bin Sharaf, 1972 AD, Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj, Beirut, House of Revival of Heritage.

Al-Nawawi: Yahya bin Sharaf, 1980 AD, Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab, by Abu Zakaria, Beirut, Al-Irshad Library.

Al-Nawawi: Yahya bin Sharaf, 1984 AD, Rawdat al-Talibin and Omdat al-Muftis, Beirut, Islamic Office.

Al-Nisa'i: Ahmad bin Shuaib, 1986 AD, Al-Mujtaba from Al-Sunan (Al-Sunan Al-Soghra), Aleppo, Islamic Publications Office.

Al-Nisaburi: Al-Hasan bin Muhammad, 1995 AD, The Oddities of the Qur'an and the Raghaib Al-Furqan, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Omrani: Yahya bin Abi Al-Khair Al-Shafi'i, 2000 AD, The Statement in the Doctrine of Imam Al-Shafi'i, Jeddah, Dar Al-Minhaj.

Al-Qarafi: Ahmed bin Idris, 1994 AD, Al-Thakhira, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Qari: Ali bin Sultan, 2002 AD, Mirqat al-Maftahat, Explanation of Mishkat al-Masbah, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Rafi'i: Abdul Karim bin Muhammad, 2000 AD, Al-Aziz Sharh Al-Wajeez (Al-Sharh Al-Kabeer), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Raghib Al-Isfahani: Al-Hussein bin Muhammad, 1992 AD, Vocabulary in the Strange Qur'an, Beirut, Dar Al-Qalam.

Al-Ramli: Muhammad Shihab al-Din, 1984 AD, Nihayat al-Muhtaj, Beirut, Dar al-Fikr.

Al-Razi: Muhammad bin Abi Bakr, 2001 AD, Mukhtar Al-Sahah, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Rimi: Muhammad bin Abdullah, 1999 AD, The Beautiful Meanings in Knowing the Differences of the People of Sharia, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Ruyani: Abu Al-Mahasin Abdul Wahed bin Ismail, 2009 AD, Bahr Al-Madhab, Investigation: Tariq Fathi, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Sabki: Mahmoud Muhammad Khattab, 1997 AD, Al-Manhal Al-Atheb Al-Mawroud, Sharh Sunan Al-Imam Abi Dawood, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Samani: Abu Al-Muzaffar Mansour bin Muhammad, 1997 AD, Breaking the Evidence in the Origins, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Samari: Muhammad bin Abdullah, 2019 AD, Al-Musta'ab, Makkah Al-Mukarramah, Al-Asadi Library.

Al-Samarqandi: Alaa Al-Din Muhammad Bin Ahmed, 1994 AD, Tuhfat Al-Fuqaha, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Al-Samarqandi: Nasr bin Muhammad, 1967 AD, Oyoun Al-Massal, Baghdad, Asaad Press.

Al-San'ani: Ibrahim Muhammad bin Ismail, 2011 AD, Subul Al-Salam, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-San'ani: Muhammad bin Ismail, 2011 AD, Al-Tanweer Explanation of the Small Mosque, Riyadh, Dar Al-Salaam Library.

Al-Sarakhsi: Muhammad bin Ahmed, 1989 AD, Al-Mabsout, Beirut, Dar Al-Maarifa.

Al-Sawy: Ahmed bin Muhammad Al-Khilouti, 1995 AD, in the language of the traveler to the nearest path (Al-Sawy's footnote on the small explanation), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Sawy: Ahmed bin Muhammad Al-Khilouti, 1995 AD, in the language of the traveler to the nearest path (Al-Sawy's footnote on the small explanation), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Shafi'i: Abi Abdullah Muhammad bin Idris, 1393 AH, Al-Umm, Beirut, Dar Al-Maarifa.

Al-Shashawi: Al-Hussein bin Ali, 2004 AD, Lifting the veil on the Revision of the Meteor, Saudi Arabia, Al-Rushd Library.

Al-Shawkani: Muhammad Bin Ali, 1973 A.D., Neil Al-Awtar from the hadiths of Sayyid Al-Akhyar, Beirut, Dar Al-Jeel.

Al-Sherbiny: Muhammad ibn al-Khatib, 1994 AD, Mughni al-Muhtaaj, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Shirazi: Ibrahim bin Ali, 1955 AD, Al-Muhadhab fi Fiqh al-Imam al-Shafi'i, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Suyuti: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, 2003 AD, the food of the nourisher on al-Tirmidhi Mosque, Makkah al-Mukarramah, Umm al-Qura University.

Al-Suyuti: Mustafa bin Saad, 1961 AD, The Demands of Oli Al-Noha in Explaining Ghaya Al-Muntaha, Damascus, Islamic Office.

Al-Tabarani: Suleiman bin Ahmed, 1983 AD, The Great Dictionary, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Tabari: Muhammad bin Jarir, 1980 AD, Jami' al-Bayan on Interpretation of the Verses of the Qur'an, Beirut, Dar al-Maarifa.

Al-Tahawi: Ahmed bin Muhammad, 1494 AD, Explanation of the Problem of Archeology, Riyadh, Al-Resala Foundation.

Al-Tahawy: Ahmad bin Muhammad, 1494 AD, Explanation of the Meanings of Antiquities, Beirut, World of Books.

Al-Tahawy: Ahmed bin Muhammad, 1996 AD, a summary of the differences of scholars, Beirut, Dar Al-Bashaer.

Al-Tahtawi: Ahmed bin Muhammad, 1997 AD, Al-Tahtawi's footnote on the Maraqi Al-Falah Sharh Noor Al-Idah, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Tahtawi: Ahmed bin Muhammad, 1997 AD, Al-Tahtawi's footnote on the Maraqi Al-Falah Sharh Noor Al-Idah, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Tawfi: Suleiman bin Abdul-Qawi, 1987 AD, Brief Explanation of Al-Rawdah, Riyadh, Al-Resala Foundation.

Al-Tibi: Al-Hussein bin Abdullah, 1997 AD, Al-Tibi's explanation of Mishkat Al-Masbah (The Revealer of the Truths of the Sunan), Makkah Al-Mukarramah, Nizar Al-Baz Library.

Al-Uthaymeen: Muhammad Bin Saleh, Al-Sharh Al-Mumti' Ali Zad Al-Mustaqni', Riyadh, Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Wahidi: Ali bin Ahmed, 2009 AD, The Simple Interpretation, Ph.D. thesis at Imam Muhammad bin Saud University.

Al-Zamakhshari: Mahmoud bin Omar, 2006 AD, Al-Kashf about the facts of the revelation and the eyes of gossip in the faces of interpretation, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Zarkashi: Muhammad bin Abdullah, 1993 AD, Sharh Al-Zarkashi, Al-Obaikan House.

Al-Zarqani: Abdul-Baqi bin Youssef, 2002 AD, Al-Zarqani's explanation on the Mukhtasar Khalil, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Zayla'i: Othman Al-Hanafi, 1895 AD, explaining the facts, explaining the treasure of minutes, Cairo, Dar Al-Kutub Al-Islami.

Al-Zubaidi: Abu Bakr bin Ali, 2006 AD, Al-Jawhara Al-Nayra, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Zubaidi: Mr. Muhammad Murtada Al-Zubaidi, 1987 AD, The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, Kuwait, Government of Kuwait.

Azimabadi: Muhammad Shams al-Haq, 1995 AD, Awn al-Ma'bood, Sharh Sunan Abi Dawood, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Burhan Al-Din Al-Bukhari: Mahmoud bin Ahmed, 2004 AD, Al-Muhit Al-Burhani fi Al-No'mani jurisprudence, the jurisprudence of Imam Abu Hanifa, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Haider: Ali Haider Khawaja Amin, 1991 AD, Pearls of Rulers in Explanation of the Journal of Judgment, Beirut, Dar Al-Jeel.

Ibn Abd al-Bar: Abu Omar Youssef bin Abdullah, 1393 AH, Recalling the Doctrines of Jurisprudents and Scholars of Al-Amsar, Cairo, Al-Ahram Press.

Ibn Abd al-Bar: Abu Omar Yusuf bin Abdullah, al-Kafi in the jurisprudence of the people of Medina al-Maliki, Riyadh, Modern Riyadh Library.

Ibn Abd al-Bar: Youssef bin Abdullah, 2018 AD, the prelude to the meanings and chains of transmission in al-Muwatta, Beirut, Dar Ibn Hazm.

Ibn Abi Shaybah: Abdullah bin Muhammad, 2008 AD, compiled by Ibn Abi Shaybah, Cairo, Dar Al-Farouq.

Ibn Abi Zaid: Abdullah Abd al-Rahman al-Qayrawani, 2005 CE, Al-Risala, Cairo, Dar Al-Fadilah.

Ibn Abi Zaid: Abdullah bin Abi Zaid Al-Qayrawani, Anecdotes and Excesses on the Mudawana from Other Mothers, Beirut, Dar Al-Gharb, 1999 AD.

Ibn Abidin: Muhammad Amin bin Omar, Hashiyat Ibn Abidin, 1992 AD, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Abidin: Muhammad Amin bin Omar, Hashiyat Ibn Abidin, 1992 AD, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn al-Arabi: Abu Bakr Muhammad bin Abdullah al-Maliki, 2003 AD, Provisions of the Qur'an, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn al-Arabi: Muhammad bin Abdullah, 2007 AD, The Paths in the Explanation of Muwatta Malik, Beirut, Dar al-Gharb al-Islami.

Ibn Al-Atheer: Abu Al-Saadat Al-Jazari, 2013 AD, The End in Strange Hadith and Athar, Saudi Arabia, the Meccan Library and Al-Rayyan Foundation.

Ibn al-Hammam: Muhammad ibn Abd al-Wahed, 2003 AD, Fath al-Qadir, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Alish: Muhammad bin Ahmed, 1989 AD, Manah Al-Jalil, a brief explanation of Khalil, Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn Al-Jallab: Ubayd Allah bin Al-Jallab Al-Maliki, 2007 AD, Branching in the jurisprudence of Imam Malik bin Anas, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn al-Jawzi: Abu al-Faraj Abdul Rahman bin Ali, 1997 AD, Uncovering the Problem from the Hadith of the Two Sahihs, Riyadh, Dar Al-Watan.

Ibn al-Malik: Muhammad ibn Abd al-Latif, 2012 AD, Explanation of Lamps of the Sunnah, Beirut, Dar al-Nawader.

Ibn al-Mulqen: Omar bin Ali, 2008 AD, clarification to explain the right mosque, Damascus, Dar Al-Falah.

Ibn al-Mulqin: Siraj al-Din Omar bin Ali bin Ahmed al-Shafi'i, 1997 AD, informing about the benefits of Umdat al-Ahkam, investigation: Abdul Aziz al-Mushaiq, Riyadh, Dar al-Asima.

Ibn al-Mundhir: Muhammad ibn Ibrahim al-Nisaburi, 1982 AD, consensus, investigation: Dr. Fouad Abdel Moneim, Alexandria, Dar al-Da`wah.

Ibn al-Mundhir: Muhammad ibn Ibrahim ibn al-Mundhir al-Nisaburi, 2009 AD, al-Awsat min al-Sunan, consensus and disagreement, Amman, Dar al-Falah.

Ibn al-Najjar: Muhammad ibn Ahmad al-Fotohi, 1997 AD, Sharh al-Kawkab al-Munir, al-Obaikan Library.

Ibn al-Rafa': Ahmad ibn al-Ansari, 2009 AD, Kefaya al-Nabih fi Sharh al-Tanbih, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Aqil: Ali bin Aqeel al-Baghdadi, 1999 AD, The Clear Fiqh, Beirut, Al-Risala Foundation.

Ibn Ashour: Muhammad Al-Taher bin Muhammad, 1984 AD, Liberation and Enlightenment, Tunis, Tunisian House.

Ibn Attia: Abd al-Haq bin Ghalib al-Andalusi, 1993 AD, the brief editor in the interpretation of the dear book, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Battal: Ali bin Khalaf, 2003 AD, Explanation of Sahih Al-Bukhari by Ibn Battal, Riyadh, Al-Rushd Library.

Ibn Baz: Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz, 2015 AD, Al-Ifham fi Sharh Umdat Al-Ahkam, Riyadh, Dar Al-Hijaz.

Ibn Daqeeq al-Eid: Taqi al-Din Muhammad bin Ali al-Qushayri, 2014, Ihkam al-Ahkam, Explanation of the Omdat al-Ahkam, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Faris: Ahmed bin Faris bin Zakaria, 1979 AD, Language Standards, Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn Forak: Muhammad bin Al-Hassan, 2009 AD, Tafsir Ibn Forak, Saudi Arabia, Umm Al-Qura University.

Ibn Habban: Muhammad Ibn Habban Al-Basti, 1993 AD, Sahih Ibn Habban, Beirut, Al-Resala Foundation.

Ibn Hajar: Ahmed bin Ali Al-Asqalani, 1993 AD, Fath Al-Bari with the explanation of Sahih Al-Bukhari, Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn Hajar: Ahmed bin Ali, 1993 AD, approval of the news report in the graduation of the hadiths of the Mukhtasar, Riyadh, Al-Rushd Library.

Ibn Hajar: Al-Asqalani, 1964 A.D., Al-Takhliz Al-Habeer, achieved by: Abdullah Al-Yamani, Al-Madinah Al-Munawwarah.

Ibn Hanbal: Ahmad Ibn Muhammad, 1985 AD, Musnad of Imam Ahmad Ibn Hanbal, Beirut, Islamic Office.

Ibn Hanbal: Ahmed bin Muhammad, 1988 AD, Imam Ahmed bin Hanbal's issues according to the narration of Ibn Abi Al-Fadl Saleh, India, Dar Al-Ilmiyya.

Ibn Hani: Ishaq bin Ibrahim, 2013 AD, Issues of Imam Abi Abdullah Ahmed bin Hanbal, Cairo, Dar Al-Farouq.

Ibn Hazm: Ali bin Ahmed Al Dhaheri, 2016 AD, Al-Mahala, Beirut, Dar Ibn Hazm.

Ibn Hubairah: Yahya bin Hubaira Al-Dhahili, 2002 AD, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, investigation: Mr. Youssef.

Ibn Juzzi: Muhammad bin Ahmed Al-Kalbi, 2016 AD, Jurisprudence Laws, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Ibn Katheer: Ismail bin Omar Al-Dimashqi, 1981 AD, Interpretation of the Great Qur'an, Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn Khuzaymah: Muhammad Ibn Ishaq Al-Salami, 2003 AD, Sahih Ibn Khuzaymah, Beirut, Islamic Bureau.

Ibn Majah: Muhammad bin Zaid Al-Qazwini, 1998 AD, Sunan Ibn Majah, investigation: Bashar Awad, Beirut, Dar Al-Jeel.

Ibn Manzoor: Muhammad bin Makram, 1993 AD, Lisan Al Arab, Beirut, Dar Sader.

Ibn Muflih: Ibrahim al-Hanbali, 1980 AD, the creator in Sharh al-Muqni', Beirut, the Islamic Office.

Ibn Muflih: Muhammad al-Maqdisi, 1997 AD, The Branches and Correction of the Branches, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Naji: Qasim bin Issa al-Tanukhi, 2007 AD, Ibn Naji al-Tanukhi's explanation on the board of the message, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Najim al-Masry: Zain al-Din Ibn Ibrahim, 1997 CE, The Sea of the Ra'iq, Explanation of the Treasure of Minutes, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Qayyim al-Jawziyya: Muhammad ibn Abi Bakr, 1994 AD, Zad al-Ma'ad fi Hade Khair al-Abbad, Beirut, Al-Risala Foundation.

Ibn Qayyim al-Jawziyya: Muhammad ibn Abi Bakr, 1996 AD, Prayer and the Ruling of its Leaver and the Context of the Prophet's Prayer, Beirut, Dar Ibn Hazm.

Ibn Qayyim al-Jawziyya: Muhammad ibn Abi Bakr, 1996 AD, Runways of the Travelers, Beirut, Dar al-Kitab al-Arabi.

Ibn Qayyim al-Jawziyya: Muhammad ibn Abi Bakr, 1996 AD, Spirit, Beirut, Arab Thought House.

Ibn Qayyim al-Jawziyya: Muhammad ibn Abi Bakr, 1999 AD, Al-Wabil Al-Sayyib Min Al-Kalim Al-Tayyib, Cairo, Dar Al-Hadith.

Ibn Qudamah: Abdullah bin Ahmed, 1985 AD, Al-Mughni, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Ibn Qudamah: Abdullah bin Ahmed, 1994 AD, al-Kafi fi Fiqh of Imam Ahmad, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Qudamah: Abdullah bin Ahmed, 2000 AD, Al-Muqni' fi Fiqh al-Imam Ahmad, Jeddah, Al-Sawadi Library.

Ibn Rajab: Abd al-Rahman bin Ahmed, 2013 AD, The Rules, Sheikh Muhammad bin Saleh Al-Uthaymeen Charitable Foundation, Saudi Arabia.

Ibn Raslan: Ahmed bin Hussein, 2016 AD, Sharh Sunan Abi Dawood, Egypt, Dar Al Falah.

Ibn Rushd: Muhammad bin Ahmed Al-Qurtubi, 1988 AD, Al-Bayan and Al-Tahseel, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.

Ibn Rushd: Muhammad bin Ahmed Al-Qurtubi, 1988 AD, Introductions Al-Mumahdat, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.

Ibn Rushd: Muhammad bin Ahmed Al-Qurtubi, 1995 AD, The Beginning of the Mujtahid and the End of the Economical, Beirut, Dar Al-Fikr.

Ibn Sayyida: Ali bin Ismail, 2000 AD, Al-Hakam and the Great Ocean, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Shas: Abdullah Bin Najm, 2003 AD, The Precious Jewels Contract in the Madinah World Doctrine, Beirut, Dar al-Gharb al-Islami.

Ibn Taymiyyah: Ahmed bin Abdul Halim, 1988 AD, Explanation of the Mayor in Explanation of the Rites of Hajj and Umrah, Riyadh, Al-Haramain Library.

Ibn Taymiyyah: Ahmed bin Abdul Halim, 1995 AD, Majmoo' al-Fatwas, Medina, King Fahd Complex.

Judge Abdel-Wahhab: Abdel-Wahhab Bin Ali, 2004 AD, Indoctrination in the Maliki Fiqh, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Judge Iyadh: Iyad bin Musa Al-Yahsabi, 1998 AD, Completing the Teacher with the Benefits of Muslim, Dar Al-Wafa.

Kalaji and Qunaibi: Muhammad Rawas-Hamid Sadiq, 1988 AD, Dictionary of the Language of Jurists, Beirut, Dar Al-Nafais.

Makki: Makki bin Abi Talib Hammouche, 2008 AD, Guidance to Reaching the End, Sharjah, University of Sharjah.

Malik: Malik bin Anas, 1906 AD, al-Mudawwana al-Kubra in the novel of Sahnoun, Cairo, Dar al-Saada.

Malik: Malik bin Anas, 1992 AD, Muwatta Malik, Beirut, Al-Resala Foundation.

Muhammad al-Amin: Muhammad al-Amin ibn Muhammad al-Mukhtar al-Jikni al-Shanqiti, 1995 AD, Adwa' al-Bayan fi clarification of the Qur'an with the Qur'an, Beirut, Dar Al-Fikr.

Muhammad al-Amir: Muhammad bin Muhammad al-Sanbawi, 2005 AD, Candlelight Explanation of the Majmoo' in Maliki Jurisprudence, Mauritania, Dar Youssef bin Tashfin.

Muslim: Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri, 1980 AD, Sahih Muslim, edition of the Presidency of Scientific Research Department, Saudi Arabia.

Nizam al-Din: A Committee of Scholars, 1991 AD, Indian Fatwas "Al-Alamiya", Beirut, Dar Al-Fikr.

Rafiq Al-Ajam: 1998 AD, Encyclopedia of Terms of Usul al-Fiqh for Muslims, Beirut, Library of Lebanon.

Rawas: Muhammad Rawas Qal'a Ji, 2000 AD, The Facilitated Fiqh Encyclopedia, Beirut, Dar Al-Nafais.

Shafi'i: Muhammad bin Idris, 1951 AD, Musnad of Imam al-Shafi'i, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Sheikhi Zadeh: Abd al-Rahman bin Muhammad, 1998 AD, Al-Anhar Complex in explaining the Al-Abhar Forum, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Sunan Al-Tirmidhi: Muhammad bin Issa, investigative: Ahmed Shaker, Mustafa Al-Babi, Cairo, 1978.

Tabrizi: Muhammad bin Abdullah, 1985 AD, Mishkat al-Masabih, Beirut, Islamic Office.

The Ethiopian: Muhammad bin Ali, 2003 AD, Thakhira Al-Uqbi in Sharh Al-Mujtaba, Saudi Arabia, Dar Al-Miraj.

The Standing Committee: For Scholarly Research and Ifta', 2003 AD, Fatwas of the Standing Committee, compiled by: Ahmed Al-Dawish, published by the Presidency of Scholarly Research and Ifta', Riyadh.

Zakaria: Zakaria bin Muhammad Al-Ansari, 2001, Asna Al-Matalib in Sharh Rawd Al-Talib, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut.

Zakaria: Zakaria bin Muhammad Al-Ansari, 2005 AD, Al-Bari Scholarship with the explanation of Sahih Al-Bukhari (Tahfat Al-Bari), Riyadh, Al-Rushd Library.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	2
التمهيد	5
الفصل الأول: الاستعجال المشروع في فقه العبادات	8
المبحث الأول: استعجال المشي للصلاة في الجماعة	8
المبحث الثاني: الاستعجال في قضاء الصلاة الفائتة	10
المبحث الثالث: استعجال تجهيز الميت	13
المبحث الرابع: استعجال الفطر في رمضان	14
المبحث الخامس: استعجال تقديم صدقة الفطر	16
المبحث السادس: استعجال إخراج الزكاة قبل الحول	18
المبحث السابع: الاستعجال في أداء فريضة الحج	21
المبحث الثامن: استعجال الحاج بالنفر من منى	24
الفصل الثاني: الاستعجال الممنوع في العبادات	26
المبحث الأول: استعجال الصلاة قبل وقتها	26
المبحث الثاني: استعجال المصلي في صلاته، وترك الطمأنينة	27
المبحث الثالث: الاستعجال بسبق الإمام	30
المبحث الرابع: استعجال استجابة الدعاء	34
الخاتمة.	36
المصادر والمراجع.	37
فهرس الموضوعات.	43